جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني

The Impact of Credit Risk Management on the Profit Quality within the Commercial Banking Sector in Jordan

إعداد

"محمد شريف" سليم "محمد شريف" قاره

إشراف الدكتور

خالد جعارات

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني/2016

تفويض

أنا الطالب "محمد شريف" سليم "محمد شريف" قاره أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً و إلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الإسم : محمد شريف" سليم "محمد شريف" قاره

التاريخ :2016/1/10

التوقيع :..........................

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها **(أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني)** . وأجيزت بتاريخ 10 /1 / 2016م

ت	الإســـــم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
1	د. خالد جعارات	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
2	د.إبراهيم القاضي	رئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
3	د.هيثم المبيضين	ممتحناً خارجياً	جامعة الإسراء	

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد و الشكر كله

أتوجه بجزيل الشكر و عظيم الإمتنان للدكتور خالد الجعارات المشرف على هذه الرسالة ، و ذلك لما قدمه لي من علم و معرفةِ و نصح و إرشادَ مستمر.

كما لا يسعني الا أن أتقدم بفائق الشكر للسادة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط

وختاماً أتمنى من الله العلي القدير أن تكون دراستي هذه عوناً لي على طاعته.

الإهداء

الى والدي و والدتـي الحبيبين

To my beloved Father & Mother

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني

إعداد الطالب

"محمد شريف" سليم "محمد شريف" قاره

إشراف الدكتور

خالد جعارات

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الإئتمان التي تلتزم بها البنوك التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح في القطاع المبحوث و ذلك في الفترة من عام 2009 الى عام 2014، و لتحقيق أهداف الدراسة تم الإستعانة بمؤشرات مالية لقياس إدارة مخاطر الإئتمان و أثرها على جودة الأرباح، و تم الإعتماد على إستبانة تم تصميمها لغايات تحديد ذلك الأثر بصورة إحصائية و ذلك ضمن العينة المعتمدة من ثمانية بنوك تجارية أردنية ، و قد أظهرت الدراسة أن هناك أثراً لإدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني ، حسب ما أظهرته نتائج المؤشرات المالية بالإضافة الى نتائج إجابات العينة على الإستبانة المعتمدة .

و قد خلص الباحث الى عدة توصيات من أهمها التأكيد على إدارة المخاطر الإئتمانية و إيجاد آليات لتحويلها كفرص إئتمانية في السوق مما يمكن عمله عبر تنويع إيرادات البنك بشكل جيد و متناسب مع متطلبات السوق لكي تستفيد من العمولات و الفوائد المتنوعة التي تنتج عن الخدمات التي يقدمها البنك ، عوضاً عن التركيز على محفظة القروض البنكية بشكل أساسي ، بالإضافة الى أهمية أن يقوم المعنيون في البنوك التجارية الأردنية بدراسات سوقية قياسية لطرح التنبؤات الإقتصادية التي مصدرها السوق ، و عدم الإكتفاء بالتحليل الإئتماني بحد ذاته ، فإنخفاض قيمة أصول البنك قد يحدث نتيجة تلك العوامل السوقية المختلفة و المتنوعة، و الذي سينعكس مباشرةً على أداء البنك الإئتماني.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر الإئتمان ، جودة الأرباح ، القطاع المصرفي التجاري الأردني.

The Impact of Credit Risk Management on the Profit Quality within the Commercial Banking Sector in Jordan

Prepared by:

"Mohammad Shareef" Saleem "Mohammad Shareef" Qara

Supervisor:

Dr. Khaled Jaarat

Abstract

The study aimed to analyze the credit risk Management practices that Commercial Banking sector in Jordan are committed to and its impact on the profit quality by the years from 2009 to 2014 , in order to achieve the study aims , the researcher have used variety of financial ratio's to measure the credit risk management and its impact on profit quality , the study applied a questioner model as well within the field of study from eight Jordanian commercial banks , by the financial ratios forecasted and the questionnaire statistical answers , the study showed an impact for credit risk management on the profit quality.

Accordingly the researcher has reached to many conclusions , as of the importance of implementing risk conversion mechanism to market credit opportunities, which could be achieved by diversifying the bank revenue schemes in an optimal manner and with right compatibility with the market requirements , that will allow the bank to utilize diverse sources of interest and fees granted from other service domains that the bank provides , instead of concentrating primarily on the loan portfolios , additionally , the researcher has highlighted the importance for the concerned specialist within the bank to approach for a more macroeconomic researches that are designed for market based economics , other than adopting credit trend analysis alone , hence , the decline of bank asset values comes from variety of market drivers , that has an integral role in influencing the bank credit abilities.

Keywords: Credit Risk Management, Profit Quality, within the Commercial Banking Sector in Jordan

الفصل الأول

خلفية الدراسة و أهميتها

(1-1) المقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة

(3-1) أهداف الدراسة

(4-1) أهمية الدراسة

(5-1) أسئلة الدراسة و فرضياتها

(6-1) حدود الدراسة

(7-1) محددات الدراسة

(8-1) مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة و أهميتها

(1-1) المقدمة

نظراً للتطور السريع الذي تشهده البشرية في جميع أنحاء العالم فان التنمية الاقتصادية، في مختلف دول العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص، تحتل أهمية تتزايد باستمرار مع مرور الزمن وذلك بهدف رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين في ظل تزايد الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين مختلف أفراد المجتمع.

وفي إطار التنمية، يلعب الائتمان المصرفي دوراً حيوياً وهاماً بتوفيره الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف النشاطات الإقتصادية وتوجيه هذه الموارد الى خدمة القطاعات الإقتصادية بالشكل السليم . فيرى الكثيرون أن التغير في حجم الإئتمان له تأثيرٌ كبير على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الإزدهار أو الإنكماش (Sherman and Kolk,1996) ، ويعتبر الزبيدي (2002) الإئتمان المصرفي من أهم النشاطات المالية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح أو الخساره ، و الوظيفة الإئتمانية هي مصدر توليد الربح التشغيلي بالنسبة للبنك، مما يستدعي إدارات البنوك العمل على إدارة المخاطر بشكل عام ، و إدارة مخاطر الإئتمان بشكلٍ خاص.

و يُلاحظ أن زيادة الربحية تشير الى أن إدارة البنك تقوم بالإستثمار في أُصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة ، و لكن هناك إختلافٌ بين تعظيم الربح و تعظيم الثروة ، و حتى يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفِّض من تكاليف التشغيل ، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم و إيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة و المخاطر الناتجة عن ذلك (Koch & MacDonald, 2005) ، و يعِد عبد الحميد (2008) انه كلما نجح البنك في إدارة الإئتمان من خلال الموازنة بين عنصري العائد و المخاطرة تزداد أرباحه المستقبلية و العكس بالعكس ، و لذلك فإن هناك إعتبارات يجب مراعاتها عند منح الإئتمان بأنواعه المختلفه .

لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني بإعتبار ظاهرة إدارة الأرباح (Earning Management) إحدى المشكلات التي تواجه المحللين الماليين في سوق الأسهم ومحللي الإئتمان في البنوك التجارية؛ إذ إن إدارة الأرباح تقوم على تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور وفقا لإستراتيجيات الإدارة (السهلي، 2009)، حيث انه لم تعد الأساليب التقليدية ومنها النسب المالية وأرقام الدخل المفصح عنها كافية لتحديد قدرة الشركة على توليد الأرباح المستقبلية ، وقد تأكَّد ذلك من نتائج الشركات الكبيرة (المتعثرة والمنهارة) التي اظهرت كشوفاتها المالية نتائج إيجابية ولم يستطع المحاسبون والمحللون الماليون من التنبؤ بفشل هذه الشركات (المعيني،2010).

(2-1) مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم أثر إدارة مخاطر الإئتمان للعاملين في القطاع المصرفي التجاري الأردني على جودة الأرباح، وذلك من خلال مساعدة الإداريين على التنبؤ بمدى التباين في جودة الأرباح عند إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي،بإعتبار جودة الأرباح قاعدة مهمة لمتخذي القرار داخل المنشآت المصرفية التجارية وخارجها و حيث ان الإئتمان المصرفي من اخطر وظائف البنوك التجارية و التي يعتمد عليها متانة الأصول و صحة مركزها المالي .

و من أجل مواجهة التعثرات التي حدثت في الأسواق الإقتصادية و التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية فإن لجنة بازل 3 قد قدمت مجموعة من الإصلاحات الأساسية ضمن الأُطر الدولية التشريعية، تلك الإصلاحات من شأنها أن تقوي مستوى الإلتزام المصرفي ، و الإجراءات التحوطية التفصيلية ، و التعليمات المُلزمة ، و التي من بدورها سترفع من مرونة المؤسسات المصرفية في فترات الأزمات المالية و الإقتصادية (Basel Committee on Banking Supervision, 2011).

و عليه ، تتلخص مشكلة الدراسة حول مدى وجود أثر لإدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني .

(3-1) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الإئتمان التي تلتزم بها المنشآت المصرفية التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح في القطاع المبحوث و ذلك من خلال:

1. بيان ماهية مخاطر الإئتمان في القطاع المصرفي التجاري الأردني .
2. التعرف على أهمية و دور إدارة لمخاطر الأئتمان في القطاع المصرفي التجاري الأردني.
3. دراسة ما اذا كان هناك أثر لإدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني .
4. قياس العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان و جودة الأرباح عند وجودها من خلال استخدام مؤشرات و نسب مالية و عرض نتائجها .
5. مناقشة إتفاقية بازل (3) و دورها في وضع نماذج للمخاطر و كيفية التحوط لها.

(4-1) أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من بحث أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني لما له من أهمية وتأثير مباشر على التقارير المالية التي تلعب دوراً مهماً في جودة الأرباح المصرفية التجارية ، إذ تزايدت دراسات مخاطر الإئتمان بشكل ملحوظ خصوصاً في السنوات الأخيرة ، فألازمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007 و أدت الى افلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية حول العالم منها على سبيل المثال بنك ليمان براذرز (Liman Brothers) و جولدمن ساكس (Joldman Saks) قد ألقت بظلالها على الضعف الذي يعتلي أنظمة إدارة المخاطر الإئتمانية المصرفية ، كما أظهرت مدى الإرتباط و التأثُّر بالاسواق المالية العالمية والإضطرابات المالية التي تحدث ضمن تلك الأسواق و التي تتعدى الحدود الجغرافية ، لتؤثر على رقعة واسعة من إقتصاديات العالم و البنوك ، و ليصل تأثيرها على اسعار الصرف و العملات و سوق الأسهم في جميع انحاء العالم .

و تظهر أهمية موضوع الدراسة من خلال الوثائق الصادرة عن بنك التسويات الدولية (لجنة بازل للإشراف على البنوك) بعنوان (International Convergence of Capital Measurements & Capital Standards)، و التي تناولت الطرق المختلفة لتصنيف المخاطر الإئتمانية، و إستخدام تقنيات و تحوطات المخاطر الإئتمانية و سبل الإجراءات التصحيحية ، و بما تم الإشارة اليه في تعاميم البنك المركزي الأردني الموّجهة الى البنوك المحلية رقم (12315/3/3/2/10) تاريخ 2006/12/27 و رقم (1382/2/12/10) تاريخ 2010/2/7 ، و الإشراف الدائم للسلطات الرقابية و الإجرائية لتطبيق محاور إتفاقية بازل III .

و لأن جودة الأرباح من المفاهيم الحديثة المعاصرة التي لها دور في الملائمة و التقارب بين المفهوم المحاسبي و المفهوم الإقتصادي للأرباح ضمن المتغيرات الواقعية في الأسواق العالمية و البنوك، و دورها في المحافظة على عوائد الائتمان المصرفي و منعه من التذبذب و التعرض للمستحقات الخالية من المخاطر و استدامة تلك الأرباح و قدرة تلك المنشآت البنكية على التنبؤ الواقعي لإستمرارية مستحقاتها، لا سيما أن إستخدام مؤشرات مالية في قياس أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح بإعتبار تلك المؤشرات المالية مقياساً سوقياً و ليس محاسبياً ، يعمل بحد ذاته على إزالة الإنحرافات المحاسبية او ما يُعرف بالمحاسبة الإبداعية ، و من شأنه أن يُعطي هذه الدراسة تفرداً نوعياً.

(5-1) أسئلة الدراسة و فرضياتها

يتلخص سؤال الدراسة الرئيسي بالآتي : "ما هو أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني ؟" ، ويتفرّع عن سؤال الدراسة الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية :

1. هل تؤثر السياسات الإئتمانية في التسهيلات المصرفية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني ؟

2. هل يؤثر تصنيف المخاطر الإئتمانية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني ؟

3. هل تؤثر سياسات إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني ؟

4. هل تؤثر إدارة عملية منح الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني ؟

5. هل تؤثر صيانة و متابعة الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني ؟

و بناءً على أسئلة الدراسة ، فإنه يمكن صياغة فرضياتها على النحو التالي:

$H_0$1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية :

$H_0$1a: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للسياسات الإئتمانية في التسهيلات المصرفية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

$H_0$1b: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتصنيف المخاطر الإئتمانية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

$H_0$1c: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

$H_0$1d: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة عملية منح الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

$H_0$1e: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لصيانة و متابعة الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

(1-6) حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

1. الحدود المكانية:
   - القطاع المصرفي التجاري الأردني.
   - حصر الدراسة بالبنوك التجارية التقليدية غير الإسلامية.
2. الحدود الزمنية: المدة الزمنية التي سيتم تحليل و دراسة القوائم المالية منها وهي الفترة الممتدة من عام 2009 و لغاية عام 2014 .

(1-7) محددات الدراسة

1. قلة توفر دراسات علمية سابقة مرتبطه بالموضوع على المستويين المحلي و العربي لحداثة الموضوع المبحوث.
2. محدودية المراجع التي تناولت الموضوع .
3. عدم الإدراك الذي ينعكس بشكل عملي لإدارات البنوك المحلية لأهمية إدارة مخاطر الإئتمان و تأثيرها على جودة الأرباح.

(1-8) مصطلحات الدراسة

- **مخاطر الإئتمان:** هي إحتمالية تعثر التعاملات الإئتمانية من قروض أو مشتقات مالية، و ذلك بسبب فشل الدائنين في سداد أصل الدين والفوائد المترتبة ضمن المدة الزمنية المحددة (Koch & MacDonald, 2005) ، و نتيجةً لعدم توافر القدرة المؤسساتية ، و وجوب الإلتزام بالأُطر الإئتمانية ، و قلة كفاءة مجالس الإدارة ، و وجود نسب سيولة و رأسمالية منخفضة ، و فرض حصص قروض إجبارية عبر التدخل الحكومي ، و ضُعف الإشراف من قبل البنك المركزي ، فإن إدارة مخاطر إئتمانية فعّالة هي مهمَة و قيّمة لتحسين الأداء و تخفيض الأضرار المترتّبة عن تلك المخاطر (Afriyie & Akotey, 2012).

- **جودة الأرباح:** قدرة الأرباح على الإستدامة مصحوباً بتدفقات نقدية مستمرة (Mulford &Comiskey,2002)، و يكون الربح ذات جودة عالية عندما يتناسب مع القيمة الحقيقة للمنشأة ضمن الفترات المالية (Dechow and Schrand,2004) لما توفره القيمة الحقيقية من مؤشر موضوعي للخطر الإئتماني (Caouette, Altman and Narayanan, 1998).

- **إدارة مخاطر الإئتمان:** هي العملية التي تهدف الى تعظيم معدل العائد و تحييده عن مخاطر التعرضات الإئتمانية (Basel Committee on Banking Superviosion , 2000)، على أن تتضمن تلك العملية التقيد بالأدوات و الإجراءات المُناطة بتحييد مخاطر النشاط الإئتماني المصرفي و مصادره - كمصدر أساسي للإيراد - عن الربح المتحقق ، للحيلولة دون تأثيره على جودة الأرباح ،مما يؤدي الى خلو مستحقات النشاط الإئتماني من الأخطار المحتملة و ضمان استمراريتها (الباحث) .

- **القطاع المصرفي التجاري الأردني التقليدي:** هي تلك البنوك التجارية التقليدية المرخصَة غير الإسلامية و العاملة في الأردن و التي يُعد النشاط الإئتماني مصدراً لإيراداتها من العمليات التشغيلية (الباحث) .

الفصل الثاني

الأدب النظري و الدراسات السابقة

(1-2) المقدمة

(2-2) مخاطر الإئتمان

(3-2) السياسات الإئتمانية

(4-2) تصنيف المخاطر الإئتمانية

(5-2) سياسات إدارة مخاطر الإئتمان

(6-2) إدارة عملية منح الإئتمان

(7-2) صيانة و متابعة الإئتمان

(8-2) جودة الأرباح

(9-2) إتفاقية بازل III

(10-2) الدراسات السابقة

(11-2) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري و الدراسات السابقة

(1-2) المقدمة

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف بإختلاف طبيعة العمليات والمواد المُقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المُقرِض نفسه (حمزة،2004) بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من الموّدعين يتركون ودائِعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزءٍ من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، فبدلاً من أن يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدةً على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون وجود ودائع فعلية مقابل هذه القروض (فلوح ،1999).

إن تاريخ البنوك في الأردن يعود الى عام 1925 عندما أُفتتح المصرف العثماني ذات الملكية البريطانية و عمل على وضع السياسة النقدية للحكومة في ظل عدم وجود بنك مركزي في ذلك الوقت، و في عام 1934 أُفتتح فرعٌ للبنك العربي في مدينة عمّان و كانت إدارته العامة في القدس ، و تحول بعد ذلك مقر الإدارة العامة الى الأردن في عام 1949 ، و في العام نفسه افتتح البنك البريطاني للشرق الأوسط فرعاً له في عمَان ، و في عام 1955 تم تأسيس البنك الأهلي الأردني ، و في عام 1960 تم تأسيس بنكين تجاريين هما : بنك القاهرة عمان و بنك الأردن ، و في عام 1964 تم تأسيس البنك المركزي الأردني ليحل محل مجلس النقد الأردني الذي تأسس في عام 1950 و ليحل محل مجلس النقد الفلسطيني ايضاً (عبدالله ، 2002).

وربما كان تطور القطاع المصرفي و المالي من أهم مظاهر التقدم الإقتصادي في الأردن و أكثرها مثاراً للإهتمام، فخلال فترة زمنية بسيطة نسبياً نمى الجهاز المالي الأردني و اصبح يضاهي ما حققته دول اخرى خلال أضعاف هذه المرحلة الزمنية (الرواي ، 2003). و قد بدأت البنوك التجارية إستخدام إستراتيجية إعادة هيكلة و تطوير و تحديث القطاع المصرفي و الهادفة الى الإرتقاء بمستوى الخدمات الى المستوى الذي تقدمه البنوك العالمية ، من خلال وضع برنامج شامل لتحديث و تحسين الأداء الحالي ، لتحقيق النجاحات في سوق أكثر تحرراً (Al- Abedallat & Jaafreh, 2012).

وتنشأ المشكلة المصرفية عندما يكون البنك لا يقابل إلتزاماته العاجلة تجاه دائنيه ، حتى لو كانت القيمة الحالية للأصول موجبة ، بمعنى انه لا يمتلك الأموال الكافية لمواجهة طلبات المودعين في لحظة ما ، على الرغم من انه يمكن القيام بذلك في أوقات اخرى ، أو تكون التزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول و تسمى هذه الحالة بأزمة السيولة (Liquidity Crises) ، و يكاد أن يكون البنك في حالة إفلاس فعلي و تسمى هذه الحالة بالإعسار (Samad,2012).

(2-2) مخاطر الإئتمان:

يُعتبر الإئتمان المصرفي نشاطاً مصرفياً غاية في الأهمية ، و من أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى ، و لكنه في ذات الوقت ، يُعتبر من أكثر الأدوات الإقتصادية حساسية ، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك و المؤسسات المالية الوسيطة ، و إنما تصل بأضرارها الى الإقتصاد الوطني إن لم يُحسَن إستخدامُها ، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و بدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي ، كما يُعتبر الإئتمان المصرفي الإستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك ، نظراً لما يتحمله البنك من مخاطر متعددة قد تؤدي الى إنهياره .

أما على مستوى الإقتصاد فإن الإئتمان المصرفي يُعتبر نشاطاً اقتصادياً غايةً في الأهمية ، لما له من تأثير متشابك لأبعاد الإقتصاد الوطني ، و عليه يتوقف نمو ذلك الإقتصاد و ارتقاءه ، و يُعتبر أداةً حساسة قد تؤدي الى أضرارٍ بالغة الأهمية في الإقتصاد إن لم يُحسَن إستخدامه ، فالإئتمان المصرفي

في حالة إنكماشه يؤدي الى كساد و في حالة الإفراط فيه يؤدي الى ضغوط تضخّمية (الزبيدي،2002) .

و يُمكن القول أن مشاكل الإئتمان تحدث بفعل عوامل متداخلة تُعتبر البنوك و العملاء و الدولة قاسماً مشتركاً فيها ، إلا انه من العدالة الإعتراف بأن البنوك بما لها من أجهزة إدارية و فنية متخصصة تُعتبر المسؤول الرئيس أو الطرف الضالع في خلق أو إختلاق تلك المشاكل بإعتبارها الطرف المتحكم في ضخ الأموال للعملاء ، في ضوء دراسات إئتمانية من المفروض أن يتم إعدادها بحِرفية و شمولية و شفافية ، و تستنير ببحوث السوق و أوضاع الإقتصاد و تقارير الإستعلام و مركزّية المخاطر ، و تراعي كافة الإعتبارات ، و تأخذ في حساباتها كافة التحوطات من المتغيرات المحتمله ، و تدرك أهمية التنفيذ الصحيح للقرارات الإئتمانية ، و تعمل على تفعيل أدوار متابعة و رقابة الإئتمان ، و تسعى الى تأكيد الإلتزام بالضوابط و القواعد و الأعراف و التعليمات المنظّمة للإئتمان ، و تدفع بالكوادر الإئتمانية الى إحترام مواثيق و سلوكيات المهنة ، و تبتعد عن تبني منهج التجربة و الخطأ في إتخاذ القرارات الإئتمانية ، و تنفيذها و إعداد الكوادر و تدريبها (الشواربى و الشواربى ، 2007).

هذا و تتنوع مخاطر الإئتمان وفقاً لتنوع مصادرها ، و بناءً عليه يمكن حصر فئاتها الرئيسية بما يلي (Titman,Keowan and Mertin,2011):

1. مخاطر العميل : أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة و نوعية إدارتها و أدائها التشغيلي.

2. مخاطر الصناعة : و هي على علاقة بنوع الصناعه التي تعمل فيها الشركة و نوعية منتجاتها .

3. مخاطر السيولة : و هي التي ترتبط بإحتمال تعثّر العميل بعد منح الإئتمان مما يؤدي الى عجزه عن تسديد أصل القرض و فوائده.

4. مخاطر الإقتصاد الكلي : و هي تتعلق بالبيئة الإقتصادية العامة مثل إنخفاض معدلات النمو و المخاطر السياسية و تغيير أو تعديل القوانين.

5. مخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية: حيث يحدث ذلك عندما يُقدم الإئتمان الممنوح بعملة أجنبية تتعرض أسعار صرفها مقابل العملة المحلية لتقلب مستمر.

و مصادر الخطر الإئتماني تنشأ من خلال عدة عوامل من بينها (Koch & MacDonald,2005):

1. ممارسة البنك لعمليات الإقراض في مناطق محددة أو يعتمد مفهوم التركزات الإئتمانية.
2. عدم تنويع المحفظة الإئتمانية .
3. وجود مخاطر إئتمانية عالية في طور النمو.
4. الحرص الدائم على التوّجه نحو التحليل الإئتماني و مراجعة الإجراءات الإئتمانية.

و تعتبر تركزات التعرضات الإئتمانية في المحافظ الإئتمانية احد اهم الجوانب في مخاطر الإئتمان ، حيث أن تلك التركزات يمكن ان تظهر من خلال العيوب في تنويع المحفظة ، و هي على نوعين ، النوع الأول يسمى التركزات في التعرضات الإئتمانية، و الذي يتصل بالعيوب ذات العلاقة بالتنويع في المحفظة بسبب الخطر الذي ينتج في ضعف تشخيص خصائص محفظة الإئتمان ، إما بسبب صِغر حجم المحفظة أو بسبب تعرضات موسعة ضمن مجموعة محددة من المقترضين. النوع الثاني ، تركزَات القطاع ، و الذي يتصل بالعيوب ذات العلاقة بالتنويع في المحفظة ضمن مكونات نظامية من المخاطر ، تسمى عوامل ذات العلاقة بالقطاع (Basel Committee on Banking Supervision, 2006).

تُعرف التعرضات الإئتمانية بانها التكلفة الإستبدالية أو التحوطية للعقد الإئتماني في أوقات التخلف عن التسديد ، حيث أنها القيمة المُطلقة المستنزفة في حال تخلَف الطرف المقابل للعقد الإئتماني. و يمكن أن يحصل التخلَف عن السداد في اي مرحلة زمنية خلال فترة العقد الإئتماني ،على ان لا نأخذ بعين الإعتبار التعرضات الإئتمانية فحسب ، بل التغييرات المحتملة خلال المرحلة الزمنية للعقد الإئتماني ، مما له اهمية محددة للمشتقات الإئتمانية و التي تتغير قيمتها بصورة ملحوظة مع الزمن ووفقاً لوضع السوق (Aziz&Charupat,1998).

حيث أن من شأن المؤسسة أن تحدد رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به لتمكينها من إستيعاب الخسائر المحتملة ، و ذلك لغايات إجرائية و إقتصادية تتعلق برأس المال ، كما أن من شأنها ان تدير الخطر المدون في سجلاتها ، هذا يشمل التأكد من أن المحافظ الإئتمانية تمتاز بتنوع مناسب و يتم تحسينها بناءً على إعتبارات العائد مقابل المخاطرة ، حيث أن الوصف النمطي للخطر الإئتماني يمكن أن يتم التنبه عنه عبر التحوط لبعض انواع المخاطر الإئتمانية ، مثل سعر الفائدة ، خطر تحويل العملات الأجنبية ، و عبر إستخدام المشتقات الإئتمانية (Mcneil, Frey & Embrechts,2005).

و هناك غايات متعددة لإعتبار التعرضات الإئتمانية منها (Cesari & Others, 2009):

- وضع الضوابط للتعامل بالمبالغ المالية مع الطرف الإئتماني.

- ديناميكية التحوط الإئتماني بإتجاه الطرف المقابل – الطرف الإئتماني من خلال شراء أدوات الحماية مقابل مخاطر الإئتمان ضمن التعامل مع الطرف المقابل ، مما يسمح بإبتعاد الخطر الإئتماني الآتي من الطرف المقابل عن النشاط التجاري.

- إحتساب الوزن النوعي لمخاطر الأصول الإئتمانية و كفاية رأس المال.

- أخذ مؤشرات نوعية عن أسعار التحويلات المالية بين العملات و التي تتميز بالتعقيد لأغراض تقديرية مستقبلية.

(3-2) السياسات الإئتمانية

إن الهدف الرئيس من وضع السياسة الإئتمانية للبنك التجاري ، هو إيجاد إطار عام و عوامل محددة يسترشد بها مسؤولوا الإئتمان عند إتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الإئتمان المصرفي أو عدم منحه ، بالإضافة الى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد و تخطيط أهدافها ، و في الرقابة عليها ، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في البنك ، و أن غيابها يؤدي الى إختلاف في أسس إتخاذ القرارات . و عليه فقد تعددت أهداف وضع السياسة الإئتمانية للبنك ، و يمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يأتي: (نصار ، 2005):

1. منع التضارب في إتخاذ القرارات في البنك و إيجاد قدر من وحدة الفكر و التنسيق و الفهم المشترك بين البنك و عملائه.

2. ترشيد القرار الإئتماني بالمصرف ، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ، و المجالات التي لا يجب التوظيف فيها ، و من ثم المحافظة على سلامة الإئتمان الممنوح ، و حُسن إستخدام أموال عملاء البنك المودعين.
3. ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر و زيادة الأرباح ، و من ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته و توسيع نطاقهه و دعمه بإحتياطيات متراكمة تقوي من سلامة و متانة المركز المالي و السوقي للبنك.
4. التوافق مع الإتجاه العام لراسم السياسة الإقتصادية القومية ، و إحداث الإنسجام بين البنك و بين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الإقتصادية ، و توظيف جانب من موارده فيها.

5. التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث و حماية المجتمع من الإنحرافات الخُلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

فالسياسة الإئتمانية هي مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وانواع الانشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وانواعها وآجال إستحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحُسن استخدام امواله بهدف تحقيق افضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات اذا ما طرأت اي تطورات سلبية على اي عنصر من العناصر التي استند اليها المصرف في قرار منح الائتمان، والذي تسعى من خلاله تحقيق الامور التالية: الأمان ، الربحية ، السيولة و توفير إحتياجات المجتمع (السيسي ، 1998).

للسياسة الائتمانية دور هام في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر، كونها توجِه المصارف إلى ضرورة تبني السياسات المتضمنة للوائح والإجراءات والنظم المصرفية والرقابية

وتأكيدها على ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة باحتواء الآثار الخارجية التي قد تترتب على إخفاقها بسبب تحمل المخاطر غير المدروس، وبالتالي فأن الهدف الأساسي من السياسة الائتمانية والضوابط الرقابية هو ضمان سلامة أوضاع وأداء المؤسسة المصرفية بشكل خاص والجهاز المصرفي بشكل عام (Foltkerts & Lindegren,1998).

وعند وضع السياسة الائتمانية لا بد من دراسة وتحليل طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي من اجل التعرف عليها والعمل على تضمين السياسات الائتمانية آليات وإجراءات وضوابط لمتابعتها والسيطرة عليها ، فمن المسلم به بأن طبيعة القوانين والنظم والضوابط الرقابية على الجهاز المصرفي يجب أن يقع في مركز أهدافها (Basel Committee on Banking Supervision, 1997):

1. وضع السياسات والضوابط التي تسمح ببقاء وحسن أداء المصارف مالياً وإدارياً.

2. وضع السياسات و الضوابط التي من شأنها الحد من الإفراط في تحمل المخاطر من قبل مجالس إدارات وكبار المساهمين والمدراء التنفيذيين في المصرف.

3. تركيز السياسات على ضرورة ترسيخ وتطبيق القواعد والمعايير والتعليمات المحاسبية والتنظيمية وآلية تقييم الأداء والتدقيق الداخلي والخارجي و آلية الإفصاح عن البيانات المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية بما يضمن المستوى العالي من الشفافية والالتزام بالأنظمة والتعليمات وفق متطلبات نظام الإنذار المبكر في كشف نقاط تركّزالمخاطر.

4. ضرورة تناول السياسات لنطاق وإجراءات وآليات إتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن الإفراط في المخاطر وتجاوز القيود والإخلال بالأنظمة والتعليمات من خلال تحديد المسؤوليات بما يتيح المسائلة عن الإخلال بالأسس والمعايير التي تهدد سلامة المصرف وسُبل الخروج من الأزمات المترتبة على ذلك.

حيث أن التعليمات الموضوعة من قبل البنوك لها غاية هامة من حيث التحكم بحالات التلاعب ، و لحماية الشأن العام في حالات السوق غير المستقر، فبسبب البيانات غير المثالية بطبيعتها ، فإن مثل تلك التعليمات البنكية تُعتبر كإستثناء لإعتبارات السوق الحرة غير المقيّدة (الباحث)، و ذلك للأسباب التالية:

- حماية الودائع: إن الهدف الأول لوجود تعليمات و سياسات رقابية هي حماية ودائع فئة الديون الصغيرة ، فهذه الفئة من الدائنين لا يكونون على إطلاع بحجم الملاءة المالية في البنك و المخاطر التي تتعرض لها ودائعهم أو إرتفاع الوقت و التكلفة نظراً لقلة خبرتهم في هذا المجال ، هذا و لأن الدائنين لا يمتلكون الكم المناسب من المعلومات التي تؤهلهم للرقابة على البنوك ، فبالتالي وجود تعليمات و سياسات بنكية هي أمر اساسي (Dewatripont & Tirole,1994).

- تجنب المخاطر النظامية: حيث أن البنوك تمتاز بإكتسابها تعرضات إئتمانية كبيرة من قبل بنوك أخرى ، فعند إنهيار بنك من البنوك ، ينشأ إحتمال كبير لإنتشار ذلك الإنهيار بين البنوك الأخرى ، نتيجةً لتعرَض البنوك بشكل كبير لمثل تلك الصدمات ، فإن هناك إحتمال وارد بأن يؤثر ذلك على القطاع المالي ككل في نهاية الأمر ، و بالتالي فإن النتيجة التي تتماشى مع التكلفة المرافِقة للإقتصاد الجزئي و خروج البنوك المُعسرة من الأزمة المالية لها وقع كبير على الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان(Hoggrath and Saporta, 2001).

- حماية الأموال المصرفية: إن الأموال تعكس قيمة العملة و توزعها في العالم ، بالإضافة الى آليات الدفع و التسويات التي تطرأ على النظام المالي ، فحدوث أزمة مالية سيؤثر على هذه العوامل و يضع المصلحة العامة لتلك الأموال على المحك(Breuer,2004).

- الكفاءة المالية: إن انهيار بنك أو أكثر سيؤدي الى تأثر الكفاءة المالية سلباً في الإقتصاد المحلي ، حيث أن إحتمالية عدم مقدرة البنوك الأخرى على تحمل ذلك العبء المالي لتدارك إعسار البنوك الأخرى . ونخفاض الكفاءة المالية يمكن أن يؤثر سلباً على انخفاض الإستثمارات الصناعية الإنتاجية (Petersen & Rajan,1994).

(4-2) تصنيف المخاطر الإئتمانية

يتم تصنيف المخاطر الإئتمانية داخلياً و بحيث يشمل على تصنيف مخاطر العملاء بحسب ملاءتهم المالية و قدرتهم على السداد ، بالإضافة الى تقييم نوعية و جودة التسهيلات الممنوحة للعملاء بحسب حركة نشاط الحساب و انتظام السداد لأصل الدين و الفوائد، كما يتم تصنيف الضمانات بحسب نوعها و نسب تغطيتها لمخاطر التسهيلات الممنوحة و/أو القائمة . هذا و يتم دورياً مراقبة محفظة البنك و توزيعاتها بحسب التصنيفات (التقرير السنوي لبنك القاهرة عمَان،2010).

و كما ورد في الورقة المقدَمة من قبل لجنة بازل للإشراف على البنوك بعنوان (Principles for the management of credit risk) ضمن المبدأ العاشر الذي ينص على تشجيع البنوك لتطوير و استخدام التصنيفات الداخلية في إدارة المخاطر ، هذا و إن نظام التصنيف يجب أن يتلائم مع طبيعة ، حجم ، و تعقيدات الأنشطة البنكية . و قد أتى ذلك المبدأ على عدة توصيات شملت الآتي (Basel Committee on Banking Supervision, 2000):

- إستخدام نظام تصنيف مخاطر إئتمانية داخلي يُعد أداة هامة في الرقابة على نوعية قروض الأفراد ، و ايضاً على اجمالي المحفظة الإئتمانية، و بالتالي فإن النظام الإئتمانيال داخلي هو وسيلة جيدة في التفريق ما بين درجات مخاطر الإئتمان ضمن مُختلف التعرضات الإئتمانية للبنك، هذا و سيتيح ايضاً تحديد أدق للخصائص المكتملة للمحفظة إئتمانية ، و التركزَات الإئتمانية لها ، بالإضافة الى مشاكل الإئتمان و كفاية إحتياطي الخسارة من القروض ، على أن إستخدام نظام تصنيف مخاطر إئتمان أكثر تطوراً يجب أن يُستخدم بشكل أساسي لدى البنوك ذات الحجم الكبير ، و يُمكن أن يُستفاد من نظام التصنيف الداخلي للمخاطر الإئتمانية في تحديد كل من المخصصات الداخلية الإحتياطية لرأس المال ، آالية التصنيف الملائم للإئتمان ، و ربحية الحركات الإئتمانية و علاقتها مع مستويات الخطر الإئتماني .
- يجب على نظام تصنيف مخاطر الإئتمان من الناحية المبدئية أن يصنَف مخاطر الإئتمان الى تصنيفات متعددة ، مع الأخذ بعين الإعتبار تزايد الخطر الإئتماني تدريجياً ، فنظامٌ ذات خصوصيةٍ ابسط ، قد يكون مبني على عدة تصنيفات مدرجة من مستوى مقبول الى مستوى غير مقبول ; و من الممكن أن انظمة أخرى ستخدم الغاية بفاعالية أكثر ، تخضع لتصنيفات متدرجة متعددة اخرى ، و ذلك للتفريق الجوهري بين مخاطر الإئتمان المختلفة التي يتم قياسها ، ففي

حين التطوير على أنظمة الإئتمان ، على البنوك أن تحدد ما إذا كان وضع قياسات نوعية يجب أن يتم للخطر الناتج عن المُقترض ، أو الطرف المُقابل أي البنك ، أم للمخاطر التي ترافق الأنشطة الإئتمانية ، أو كلاهما.

- تصنيف مخاطر الإئتمان داخلياً هو وسيلة هامة لمراجعة و رقابة مخاطر الإئتمان، و ذلك لغرض تسهيل التّعرف على التغييرات في طبيعة تلك المخاطر من المراحل الأولية لها ، فنظام تصنيف مخاطر الإئتمان الداخلي للبنك يجب أن يستجيب لمؤشرات إحتمالية تدهور الخطر الإئتماني ، كذلك يجب أن يخضع الإئتمان ذات المدى المتدهور لمراجعة و رقابة إضافية ، على سبيل المثال ، خلال زيارات متعددة لضباط الإئتمان يتم إستخلاص قائمة مراقبة دائمة، يتم مراجعتها على مستوى دوري من قبل الإدارة العليا، و تصنيف مخاطر الإئتمان من خلال درجات متعددة يُمكن أن يتم إستخدامه من قبل الإدارة المباشرة لتعّقب التغييرات الضرورية لإستراتيجية البنك الإئتمانية، على انه بشكل دوري من الأهمية بمكان لمجالس الإدارة و الإدارة العليا أن يتلقوا تقارير دورية على فترات متعددة ، يوضَح فيها وضع المحافظ الإئتمانية بناءً على تلك الدرجات .

ومن خلال الرجوع الى مقترحات لجنة بازل II لإجراءات قياس المخاطر الإئتمانية فإن هناك ثلاث طرق لإحتساب متطلبات كفاية رأس المال لمخاطر الإئتمان (Koch & MacDonald, 2005):

1. طريقة التصنيف المعيارية أو النموذجية (Standardized Approach): و هي طريقة تقليدية حيث يتم من خلالها تحديد أوزان المخاطر بناءً على التقييم الداخلي في المؤسسة الإئتمانية ، و تتشابه هذه الطريقة من حيث المفهوم مع ما ورد في إتفاقية بازل 1988 ، و هناك بعض الإضافات الهامشية لقياس حساسية المخاطر ، تم عرضها من خلال إستخدام اوسع لمدى أوزان المخاطر الموجودة في إتفاقية رأس المال الحالية.

2. طريقة التصنيفات الداخلية الأساسية (Foundation Internal Ratings Approach): تعتمد على افتراض تواجد أنظمة رقابة داخلية فعالة على أنشطة البنك ، و بذلك فإن هذه الطريقة تعتمد على التقييم الداخلي كمدخل لإحتساب درجة الحساسية تجاه المخاطر و أنطمة الحوافز في محاولة لحث و تشجيع البنوك على التحسين المستمر لممارسات إدارة المخاطر.

3. طريقة التصنيفات الداخلية المتقدمة (Advance Internal Rating Approach) : و هي شبيهة بطريقة التقييم الداخلي الأساسية إلا انها لا تعتمد فقط على الرقابة الداخلية و إنما تمتد لتشكل تقييم المخاطر الإئتمانية المرتبطة بالعملاء كذلك ، إضافةً الى إحتساب احتمالية عدم الوفاء .

وقد اقرت لجنة بازل بالورقة المقدمة بعنوان "Sound Credit Assessment and Valuation for Loans" و التي تمثّل دليل إسترشادي للإشراف على البنوك عشرة مبادىء ، تدخل ضمن فئتين رئيسين هما (Basel Comitte on Banking Supervision,2006):

- الفئة الأولى : الإشراف على مخرجات تقييم مخاطر الإئتمان و قياس قيمة القروض ، و تتضمن المبادىء السبع التالية:

1- إن من مسؤولية مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنوك ضمان أن هناك عمليات تقييم ملائمة لمخاطر الإئتمان و ووسائل تدقيق فعاّلة تتلائم مع حجم ، طبيعة و تعقيد عمليات الإقراض و ذلك لإمكانية الحيلولة بإستمرار من تحقق الخسائر الناتجة عن القروض ، بالتماشي مع كل من السياسات و الإجراءات البنكية المصرَح عنها ، الإطار المحاسبي المعمول به و تعليمات الإشراف على البنوك.

2- إن على البنك أن يتبنى نظام معتمد لتصنيف القروض بناء على الإئتمان المقيَم بدرجات نوعية.

3- إن على سياسات البنك أن تحاكي أي من الإختراقات الداخلية لمخاطر الإئتمان الناتجة من طرق التقييم المعتمدة.

4- إن على البنك أن يتبنى و يوثق منهجية معتمدة لإحتمالية القروض المعدومة ، على أن تحاكي كل من سياسات تقييم مخاطر الإئتمان ، الإجراءات و الضوابط لتقييم مخاطر

الإئتمان ، و التعرّف على إشكاليات القروض و تحديد أحكام الخسائر الناتجة منها و على أساس مدى زمني محدد.

5- إن على البنك أن يعمل على إحتساب مجموع المبالغ الإئتمانية المتعلقة بالأفراد ، و أن يعمل على تقييم الخسائر الناجمة من القروض بإجمالي النتائج المترتبة عنها ، على أن الأحكام البنكية يجب أن تتناسب مع إستيعاب الخسائر الإئتمانية التقديرية ضمن محافظ الإئتمان.

6- إن على البنك أن يستخدم من هو ذات خبرة في الحكم على الإئتمان و التقدير المعقول ، على انها تعتبر جزء مهم من الإعتراف و قياس الخسائر الناجمة من القروض.

7- إن عملية تقييم مخاطر الإئتمان التي سوف تعتمدها البنوك يجب أن توفر كل من الأدوات اللازمة، الإجراءات و البيانات المفصح عنها لتقييم مخاطر الإئتمان ، و كيفية محاسبة إنخفاض قيمة القروض و تحديد إجراءات كفاية رأس المال.

- الفئة الثانية: الإشراف على التقييم المتعلق بمخاطر الإئتمان للقروض ، و الضوابط المعمول بها لكفاية رأس المال ، و تتضمن المبادىء الثلاث المتبقية و هي:

8- إن على المشرفين على البنوك أن يعملوا على تقييم مرحلي لفعالية سياسات مخاطر الإئتمان و الممارسات اللازمة لتقييم جودة القروض.

9- إن على المشرفين على البنوك أن يكونوا متفقين مع الأساليب المتبعة في البنوك لإحتساب الخسائر الناجمة عن القروض و الأحكام الضابطة لها ، و ذلك لما ينتج عنها من قياسات معقولة و ملائمة لتقدير خسائر القروض و تضمينها في محفظة القروض ، و التي يتم مراجعتها ضمن نطاق وقتي

10- إن على المشرفين على البنوك أن يعتبروا تقييم مخاطر الإئتمان و سياسات قياس تلك المخاطر و الممارسات المتبعة عند تقييم كفاية رأس المال للبنك.

(5-2) سياسات إدارة مخاطر الإئتمان

يُقصد بسياسات إدارة مخاطر الإئتمان أو ما يُعرف بتخفيف المخاطر (تسيير المخاطر) على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسائر إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، وترتكز إدارة المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في (بن عامر ، 2004) :

- الاختيارية : أي اختيار عدد معين من الديون ذات المخاطر المعدومة .
- وضع حد للمخاطر : وهذا حسب نوع وصنف القرض .
- التنوع : ويتم ذلك بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين .

و قد نص المبدأ السابع عشر من الورقة المقدمة بعنوان " A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems" ضمن بازل III على أن من ضمن المعايير النوعية التي على البنوك الإلتزام بها و ذلك لغايات الإختبار الأولي ، قبل تبني الطرق التي تعتمد على نماذج إدارة مخاطر الإئتمان الموصى بها في بازل II ، هو الحرص على وجود إجراءات روتينية لدى البنك للتأكد من الإلتزام بإجراءات داخلية تعتمد التوثيق و ضوابط و تعليمات تتعلق بقياس منظَم للمخاطر الإئتمانية ، على أن أنظمة قياسات مخاطر الإئتمان يجب أن تعتمد الإستناد الى الوثائق التعليمية ، على سبيل المثال ، يُمكن أن يتم ذلك من خلال إعتماد ملخص إرشادي لإدارة المخاطر الإئتمانية يوضح من خلاله المبادىء الأساسية لنظام إدارة مخاطر الإئتمان ، و يوضِح الأساليب المُثبتة التي يتم من خلالها قياس الخطر الإئتماني للأطراف المقابلة في التعامل مع البنوك (Basel Committee on Banking Supervision, 2011).

ويعتبر Dorfman (1998) أن نشاطات التحكم بالخسائر مصمّمة لتخفيف قيمة الخسارة، و تحتوي على أدوات إدارة المخاطر و تضم عدداً من الطرق اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة أو التعرضات الائتمانية ، و أهم طرق مواجهة هذه المخاطر هي:

1. الوقاية و منع الخسائر Loss Prevention: يُطلق عليها البعض سياسة مقاومة الخطر ، و تقوم على أساس العمل على منع الخطر الكلي ، او الحد من الخسائر ان حدثت عن طريق إستخدام وسائل الوقاية و الحد من الخسارة ، لتخفيف عبء الخطر . ونشاطات منع الخسائر تقلل من تكرار الخسارة، وكلما كانت المنافع تزيد عن التكلفة فإن منع الخسائر يجب ان يستعمل لمنع جميع التعرضات للمخاطر عن طرق تحويلها او نقلها الى شركات التأمين، وهنالك علاقة وثيقة بين نشاطات الوقاية ومنع الخسائر وقسط التأمين، حيث انه كلما كانت ذات فاعلية تم تقليل القسط التأميني.

2. تجنب الخطر Risk Aversion: الطريقة الأفضل للتعامل مع التعرضات للخسائر يكون بتجنب إحتمالية حدوث هذه الخسارة. وتجنب الخسارة يعني أن فرصة حدوث هذه الخسارة قد تم تجنبها، ولكن بعض هذه المخاطر تكون غير قابلة للتجنب مثل خطر الإفلاس، وخطر حدوث الوفاة. ولذلك فإن التعرض للخسارة ممكن ان يتم تخفيفه وليس تجنبه، وبالنسبة للتعرضات الأخرى فإن التجنب يكون البديل العقلاني الوحيد، عندما تكون فرصة الخسائر عالية فإن شدة الخسارة تكون عالية وعندها يكون التجنب هو أفضل وفي بعض الاحيان يكون هو البديل العملي الوحيد.

3. إفتراض حدوث الخطر و تحمل نتائجه Risk Assumption: يمكن للفرد او المنشأ المعرّضه لخطر ما ان تفترض إمكانية تحقق هذا الخطر، و تكون على استعداد لتحمل نتائجه، و يتحتم على الفرد أو المنشأه إتباع هذه الطريقة لمواجهة الخطر حين يتعذر عليهم تحويل الخطر، أو عندما يترتب عليهم قبوله من خلال تحويل هذا الخطر و تحمل تكاليف عالية نسبياً، و غالباً ما يتم إتباع هذه الطريقة، إذا كان إحتمال حدوث الخطر ضئيلاً، و الخسارة الناتجة عنه ضئيلة.

4. تخفيف الخطر Loss Reduction: إن نشاطات تقليل الخسائر الناتجة من شأنها ان تقلل من شدة الخسائر (الخطر)، وتهدف الى تقليل التعرض للخسارة. عندما تكون شدة الخسارة عالية، وعندما يكون الخطر من غير الممكن تجنبه فإن نشاطات تخفيف المخاطر تكون مناسبة.

5. التأمين الذاتي Self – Insurance: إن بعض المؤسسات المالية ومن بينها البنوك والشركات تعتمد على التأمين الذاتي من خلال اقتطاع مبالغ معينة توضع كإحتياطيات لمواجهة الخسائر ومن بينها الديون المعدومة بدلاً من شراء التغطية التأمينية. وهذه الأموال تكون متوفرة للتعويض عن حالات عدم الدفع أو التعثر الإئتماني، وتلجأ المؤسسات لسياسة التـأمين الذاتي لعدة أسباب منها الشعور بأن مركزها المالي قوي لدرجة تؤهلها للتعامل مع هذه الخسائر، أو لأن ذلك أجدى إقتصادياً لها من دفع مبالغ مرتفعة في صورة أقساط لشركات التأمين أو لعدم استطاعتها الحصول على تأمين تجاري لبعض انواع المخاطر، او الخسائر التي تواجهها.

و يبين Kristiansen (2006) أن الرقابة على الإئتمان تمكن البنك من تخفيف الخسائر المتوقعة لمحافظه الإئتمانية ، و إن ممارسة الرقابة مع الإهتمام بإتفاقيات و شروط الإئتمان ، و التعهدات المفروضة على المقترضين تؤدي الى تخفيض المخاطر الإئتمانية للبنك من جهة و تدفع هذ العوائد العملاء الى إختبار هيكل الدين الملائم.

(6-2) إدارة عملية منح الإئتمان

تسعى إدارة الإئتمان قبل إتخاذ القرار الإئتماني الى الإحاطة بالمخاطر التي سيتم التعرض لها عند منح الإئتمان ، و تحديد مصادر تلك المخاطر ، و أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعها في تحديد حجم المخاطر التي سوف يتعرض لها البنك نتيجة لعملية منح الإئتمان ، فالعامل الرئيسي لهذه المخاطر ناتج عن عدم قدرة العميل على تسديد إلتزاماته في تواريخ الإستحقاق أو عدم مقدرته على تحقيق التدفقات النقدية التشغيلية و العائد المناسب (الزبيدي ، 2002).

يأخذ القرار الائتماني الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء المصرف في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار إئتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للإئتمان المطلوب (الشواربى و الشواربى ، 2007).

و يُقترح على محللي الإئتمان إعتماد احدى المنهجين المذكورين أدناه أثناء عملية إتخاذ قرار منح الإئتمان :

- منهج 5C's حيث يشتمل على العناصر الآتية (Peavler , 2015):

أ) الشخصية Character

ب) القدرة Capacity

جـ) رأس المال Capital

د) الضمان Collateral

هـ) الظروف المحيطة Conditions

- منهج 5P's: و الذي يُطبق وفقاً للألية الأتية (مطر ، 2010):

أ) تقييم الأشخاص (People)

ب) تقييم الغرض من القرض أو الإئتمان (Purpose)

ت) تقييم قدرة العميل على السداد (Payment)

ث) الحماية (Protection)

ج) التوقعات (Perspectives)

و يشير الزبيدي (2002) الى أن دراسة و تحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الإئتمان مؤشرات و دلالات واضحة على سلامة المعادلة الإئتمانية ، و تخفف من المخاطر المحيطة بها ، من خلال التركيز على تلك المعايير.

(7-2) صيانة و متابعة الإئتمان

إن المسعى الأساس لإدارة مخاطر الإئتمان هو القدرة في السيطرة على مستوى المخاطر الإئتمانية ، لذلك فإن من مهام إدارة متابعة الإئتمان تحديد العناصر ذات العلاقة بالعملية الإئتمانية داخلياً و التي يمكن أن تؤدي الى إرتفاع الخطر الإئتماني ، و لذلك فعند ورود الطلب الإئتماني فإنه يجب ان تتم عملية تحليله بإستخدام واحدة من الوسائل الموضحة سابقاً و ذلك لإتخاذ قرار منحه الإئتمان ، و لكن من ناحية اخرى فإن أي قرار إئتماني يجب ان يركّز على طبيعة العمل و المخاطر المالية و الهيكلية ، و خاصة بالنسبة للتعامل مع البيئة الإستثمارية ، مع الأخذ بعين الإعتبار المعلومات السوقية المتجددة و المتغيرة بالإستمرار ذات التأثير بسياسات الإئتمان ، و في حين أن إحتمالية التعثر الإئتماني ليست مقرونة بإحتمالية تعثر الطرف المقابل للبنك فحسب، بل ايضاً تتعلق بالتغييرات التي تؤثر على الأسس التي يقف عليها القرار الإئتماني ، و بالتالي فإن أن أي عامل يمكن أن يؤثر على القدرة الإئتمانية لدى الطرف المقابل ، و بالتالي هو يؤثر على الوضع الإئتماني للبنك و يُعبر عن ذلك العامل بالحدث المؤثر في الإئتمان (Credit Treggers) ، و يمكن تلخيص جُملة الأحداث المؤثرة بالقرار الإئتماني بما يلي :

- تعثّر قدرة الطرف المقابل لعدم القدرة على الوفاء بالإلتزام (و بالتالي فإنه بعد إنتهاء فترة السماح يجب ان يتم إعادة التحقق و مراجعة بنود العقد في مثل هذه الحالات مرة أخرى).
- إفلاس الطرف المقابل (بالتالي إتخاذ اجراءات استملاكية أو توقف لملكية الأصل المرهون أو النشاط التجاري المزمع في العقد).
- رفض الإلتزام.

- القدرة على قياس مادية العقد الإئتماني، وإجراء إعادة هيكلة للديون السلبية.
- تسارع الإلتزام دون المدة الزمنية أو الإلتزام الإفتراضي (بالتالي بناء تركيبة فائدة ذات قسط وقد بين التقرير السنوي لبنك القاهرة عمان (2010) و ذلك ضمن صيانة و متابعة الإئتمان على انه يتم مراقبة تطور و أداء محافظ التسهيلات المختلفة دورياً بهدف التأكد من أنها ضمن حدود المخاطر المقبولة و لغايات تحديد المؤشرات الأولية لارتفاع المخاطر فيها. و يتم دورياً الإطلاع على أوضاع الحسابات المصنفة غير العاملة و مدى الحاجة لاقتطاع أية مخصصات إضافية مقابلها.

وأشار التقرير الى أن هناك دوائر مستقلة ومتخصصة من مهامها البت في الإئتمان غير المنتظم وتولي مهمة إدارة وتحصيل التسهيلات الإئتمانية غير المنتظمة، هذا وقد خصص البنك عدة دوائر رقابية تقوم بمراقبة ومتابعة الإئتمان و رفع التقارير بأية مؤشرات إنذار مبكر بهدف المتابعة و التصويب.

و ورد في إتفاقية بازل في المبدأ الثامن ضمن صيانة إئتمانٍ ملائمة و مقاييس و إجراءات الرقابة الذي نص على ان "ان على إدارات البنوك ان تتأكد من أن وضع و تتبع سياسات و ممارسات و إجراءات ملائمة بشأن جودة الأصول و كفاية الإحتياطيات المخصصة لتغطية خسائر القروض يتم من المشرفين المصرفيين" ، و لغاية تطوير سُبل صيانة و متابعة للإئتمان يجب على البنوك أن تضمن ما يلي(Basel Committee on Banking Supervision,2000):

- كفاءة و فعالية عملية متابعة الإئتمان ، على أن تتضمن الوثائق المساندة ، المتطلبات التعاقدية ، الإجرءات القانونية ، و الضمانات اللازمة.
- دقة المعلومات المُدخلة الى أنظمة معلومات البنوك و تحلّيها بضوابط زمنية .
- الفصل المناسب بين المسؤوليات .
- التأكد من أن جميع المهام المكتبية ذات العلاقة يتم الإطّلاع عليها تماماً من قبل الإدارة .
- الإلتزام بالإجراءات و اللوائح الإدارية و القوانين المُطبّقة .

(8-2) جودة الأرباح

إن ربحية الشركة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة ، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية. وتقيس نسب الربحية كفاءة المنشأة في إستغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس. في حين انه كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشأة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المنشأة والعكس بالعكس (مطر ،2010)

تزايد إهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها ربع سنوية؛ لذا اصبح المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الربح (قراقيش ،2009) ، و قد عرف (Ohlson & Feltham , 1995) جودة الأرباح بأنها قدرة المستمثرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالإعتماد على المعلومات الحالية، أما (قراقيش ، 2009) فرأى أن جودة الأرباح هي مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الإحتمالية .والعديد من تعريفات جودة الأرباح تتمحور حول التعريفين السابقين فجودة الأرباح هي مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة، وقدرتها على الاستمرار في المستقبل .وتنبع أهمية جودة الأرباح من أهمية الارباح التي تعتمد عليها عدة أطراف في اتخاذ قراراتها(Dechow,2004).

كما أشار الباحثان Amihud and Mendelson (1986) في ان إنخفاض جودة الأرباح المحاسبية يؤدي إلى إختلاف المعلومات وبالتالي فإن إمكانية إزدياد خطر الإختيار الغير مقصود و الذي يعود بالأثر العكسي يمكن ان يحدث لمزودي السيولة مما يعمل على رفع تكلفة السيولة والمتاجرة، وكنتيجة لذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال. و يعتبر Altamuro & Beatty (2006) أن استمرارية الأرباح المحاسبية تشير إلى مدى إرتباط الأرباح الحالية بالأرباح

المستقبلية، وحيث أن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات فإن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات (Sloan,1996) و قد تناولت دراسة .Francis, et al (2004) أثر خصائص الأرباح المحاسبية على تكلفة حقوق الملكية ، وقد تضمنت الدراسة عدة خصائص للأرباح المحاسبية منها: جودة المستحقات، واستمرارية الأرباح المحاسبية.

وحيث أن المصادر الرئيسة لإيرادات المصارف هي العمولات والفوائد المقبوضة، وأن المجالات الرئيسة لمصروفاته هي العمولات والفوائد المدفوعة وكذلك التخصيصات (Profiles) المكوّنة لمحفظة القروض ، ينبغي ان يتم التحقق من جودة الأرباح في المصارف في المجالات الآتية: (مطر ،2010)

- أولا :العمولات والفوائد المقبوضة:

وتتوقف الجودة هنا على عاملين هما:

1-توقيت الأعتراف وتحقق الايرادات (Time Recognition) فكلما كانت الاعتراف بالإيرادات في توقيتاتها الصحيحة وليس قبل تحققها يدل ذلك على جودة الأرباح.

2-الفوائد المقبوضة عن محفظة القروض، والتاكد من أن الفوائد عن القروض المتعثرة قد تم فصلها عن الفوائد المتعلقة بالقروض الجيدة لأن الأولى لاتتصف بصفة الإستمرارية (الديمومة) وكلما زادت نسبة الفوائد عن القروض المتعثرة الى الفوائد الكلية لمحفظة القروض قلّت جودة الأرباح.

- ثانيا :العمولات والفوائد المدفوعة:

وتتوقف الجودة في مدى إلتزام المصرف بالمبادىءالمحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) (أوالمعايير المحاسبية المتبعة) لاسيما تلك المتعلقة باستخدام أساس الإستحقاق، والتأكد من عدم تأجيل إثبات الفوائد والعمولات المدينة الى الفترة المالية اللاحقة مع أن واقعة استنفادها (Expiration) تمت خلال الفترة الجارية.

- ثالثا :مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

ويرتبط هذا البند بالسياسة الإئتمانية للمصرف وفي ضوء عاملين هما:

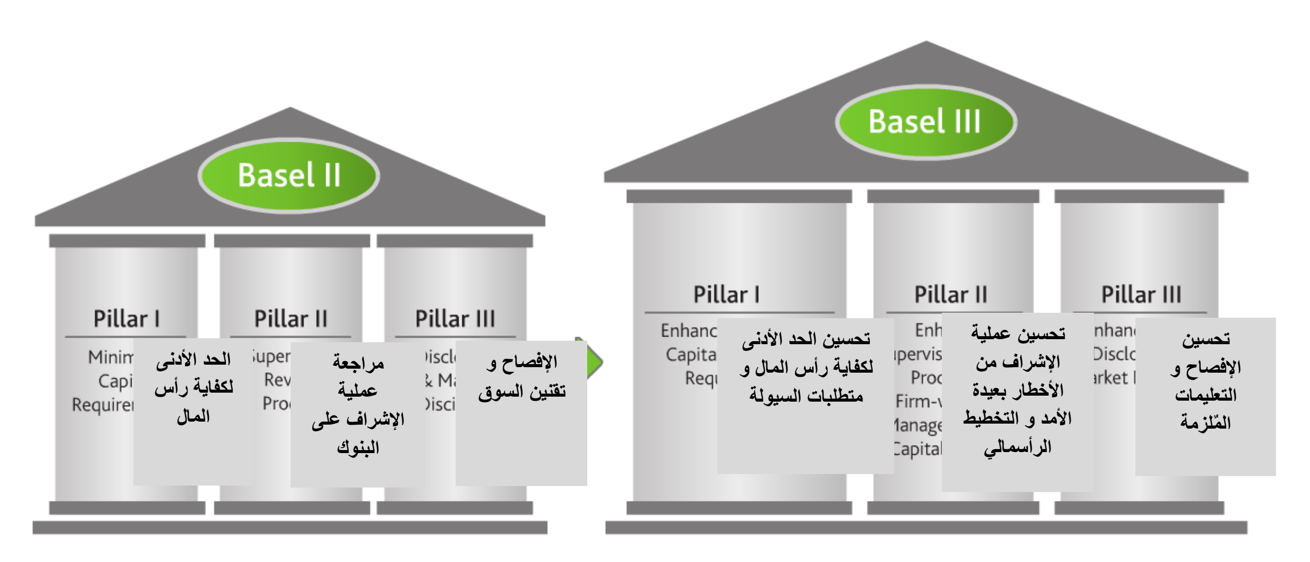
1-التأكد من أن الإدارة قامت بتصنيف قروض المحفظة وفق أسس ومعايير موضوعية تأخذ بعين الإعتبار مخاطر تحققها (Realization Risks) ليتم بناءً على هذا التصنيف فرز القروض الجيدة عن القروض المتعثرة.

2-التأكد من أن الإدارة راعت تكوين المخصص وفق المخاطر المشار اليها في العامل الأول وكذلك النسب المُتعارف عليها في المصارف.

(9-2) إتفاقية بازل III

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية ، وهي مجموعة مكوّنة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسهم جيداً ضد الأزمات الماليـة في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الإضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن (الطاير ،2011).

و يمثل الشكل (1) التغيير الذي حصل من إتفاقية بازل 2 الى إتفاقية بازل 3 بالإعتماد على المرتكزات الأساسية لكل منهما :



الشكل (2-1): الفرق بين اتفاقية بازل II وبازل III

المصدر : (Moodys Analytics)

و بعد نشر ورقة " A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems" المكمّلة لورقة " Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring" فإن لجنة بازل تقدم الإصلاحات اللازمة لتقوية قواعد النظام الرأسمالي و أبعاد السيولة و ذلك ضمن مجال ترسيخ مرونة النظام المصرفي ، و الهدف الأساسي من الإصلاحات هو لتحسين قدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمات الناتجة من الأزمات المالية و الإقتصادية ، على تعدد مصادرها ، و هكذا فيتم الحد من الأضرار القابلة للإنتشار في القطاع المالي و من ثم كامل الإقتصاد.

و تخاطب الإصلاحات الشاملة المقدّمة من قبل اللجنة التجارب التي احدثتها الأزمات العالمية ، و تهدف اللجنة أيضاً من خلال مسوّدة الإصلاحات الى تحسين حاكمية إدارة المخاطر بالإضافة الى تقوية شفافية الإفصاح في البنوك ، كما أن مجموعة الإصلاحات تتضمن جهود اللجنة في تقوية منهجية الحلول النظامية ضمن كفاءة تتخطى الحدود السياسية لتلك المصارف .

و قد نصّت إتفاقية بازل III من خلال الوقوف على جُملة بنودها الأساسية بما يلي:

- تقوية أطر رأس المال حول العالم:

إن لجنة بازل تستهدف رفع و تقوية الإجرءات الكمّية و النوعية لقاعدة رأس المال ، و بُعد تغطية الخسائر ضمن إطار عمل لتحقيق كفاية رأس المال الإئتماني، حيث أن رأس المال الأساسي -Tier1- سوف يَغلب فيه رأس المال المكتتب به من الأسهم العادية والأرباح المُحتجزة ، و ستُقدم الأدوات الرأسمالية دون معدل فائدة متراكمة ، مع عدم إرتباطها بزمن معين (Mturity Date).

أما رأس المال المساند. -Tier 2- سوف يتماشى مع الإتفاقيات السابقة لبازل II في هذا البند ، و يُقصد برأس المال المساند هو رأس المال المكوّن ضمن خمس سنوات و لا يُحمّل الودائع أو الأطراف المقابلة من إلتزامات لديه أي خسارة تراكمية ، و لغاية تحسين تقنين السوق فإن الشفافية للأسس الرأسمالية سيتم تحسينها ، مع وجود عناصر لرأس المال للإفصاح عنه بالإضافة الى مطابقة تامة تتم متابعتها عبر تقارير دورية.

- تحسين تغطية المخاطر ، و تتضمن:

- العمل على تحديد كفاية رأس المال للمخاطر ذات العلاقة بالأطراف المقابلة من خلال إستخدام مدخلات قياس للمخاطر ، مما سينتج عنه معالجة للقضايا التي تتعلق بالتعويضات الرأسمالية المنخفضة خلال تباين السوق و أيضاً من دوره أن يخاطب فترات السنة المختلفة .

- إن على البنوك الخضوع الى التعويض الرأسمالي ضمن إحتمالية خسارة السوق من السوق نفسه ، مثال: نموذج إعادة تقييم خطرالإئتمان Credit Valuation Adjustment (CVA) ، و بالتماشي مع تدهور القيمة الإئتمانية للطرف المقابل، حيث أن معيار بازل II قد غطى المخاطر التي تنتج عن الطرف المقابل ، و لم تفرض إعادة تقييم خطر الإئتمان ، فمن خلال الأزمة المالية العالمية كان المصدر الأكبر للخسائر ذلك العامل أكثر من الخطر القائم من الطرف المقابل .

- إن اللجنة تلتزم بتقوية معايير الإدارة التأكيدية و الضامنة و بالإضافة الى ذلك تقوية إعتماد آلية الهوامش المبدئية في إحتساب كفاية رأس المال ، حيث أن البنوك التي تتعامل بمشتقات مالية

ضخمة و ليست ذات سيولة مع طرف مقابل ، عليها أن تطبق آلية الهامش على مدى فترات أطول كأساس لإحتساب كفاية رأس المال .

- تدعيم كفاية رأس المال بنسبة الرافعة التشغيلية:

إن اللجنة تقدم نسبة الرافعة التشغيلية و ذلك خدمةً للأهداف التالية:

- محدودية التأكد التام في القطاع المصرفي ، و للمساعدة في التخفيف من المخاطر الناجمة عن عملية عدم الإستقرار و الديون ذات الفائدة المخفّضة ، و التي من الممكن أن تؤدي الى الإضرار في النظام المالي و الإقتصادي .

- تقديم إجراء حماية إضافي بمواجهة أخطاء نماذج مخاطر الإئتمان و قياساتها الألكترونية ، من خلال تدعيمها بمؤشر بسيط و شفاف و مستقل لقياس الخطر .

- الحد من فترات التقلَبات الإقتصادية و تنمية سُبل مواجهة التقلّبات الإقتصادية عبر إستغلال الإمكانات المتاحة.

و قدمت اللجنة مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بفترات التقلَبات الإقتصادية للرفع من سوية القطاع المصرفي في فترات الإزدهار . حيث أن هذه المؤشرات تستهدف عدداً من الامور الأساسية:

- تثبيط أي تقلّب دوري للحد الأدنى لكفاية رأس المال .

- تعزيز الإجراءات التي من شأنها خدمة تلك الغاية .

- الإحتفاظ بإحتياطي لرأس المال الذي دوره أن يعزز الميزة التنافسية لدى البنوك و القطاع المصرفي حيث يُمكن أن يستخدم في حالة الأزمات.

- تحقيق الهدف في وضع إجراءات فرعية لحماية البنوك من النمو المطّرد للإئتمان.

و قد ضمّت اللجنة مؤشر إفتراض الخسارة المعطى Loss Given Default (LGD) و الذي يقدِر المعيار الذي يجب ان تقومّه الأقسام القائمة بقياس المخاطر ، و التي تحول تلك الخسارة الى معالجة إجرائية لكفاية رأس المال .

و قد شددت اللجنة على أن الإشراف على البنوك يجب أن يتم بمتابعة مؤشرات إحتمالية الخسارة Probability Of Default (PD) و الذي يعتمد على نظام التصنيف الداخلي Internal Rating Based Approach (IRB) .
و أيضاً فإن اللجنة قد دعت الى تغيير المعيار المحاسبي ذات العلاقة بطريقة إحتساب إحتمالية الخسارة (Expeted Loss Approach) .

- تقديم معيار عاملي للسيولة:

إن تقوية متطلبات كفاية رأس المال هي عامل مهم لإستقرار القطاع المصرفي ، و لكنها غير كافية لوحدها، فقاعدة سيولة قوية من خلال تعزيز إدخال معايير إشرافية هو معادل بالأهمية.

هذه المعايير قد تم تطويرها لتحقيق هدفين منفصلين و لكن مرتبطين في آن واحد ، الهدف الأول هو بتحسين المرونة قصيرة الأجل لتخصيصات مخاطر السيولة لدى البنوك ، من خلال التأكيد على أن هناك سيولة كافية ذات جودة حاضرة في ظل سيناريوهات الأزمات ، و يُمكن أن تكفي لمدة شهر ، و لذلك فإن اللجنة قد طوّرت نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverege Ratio (LCR) لتحقيق هذه الغاية .

الهدف الثاني هو تطوير مرونة أكثر ضمن فترات طويلة الأمد من خلال خلق حوافز إضافية للبنوك لتمويل نشاطاتها وضمن موارد اكثر استقراراً لغايات تمويل الخطط الهيكلية المستمرة . و إن نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) لها مدى زمني لمدة عام واحد و قد تم تطويرها لغاية توفير إستقرار لنمو هيكلية الأصول و الإلتزامات (Basel Committee on Banking Supervision,2011) .

(10-2) الدراسات السابقة

فيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، بهدف الإفادة من إجراءاتها المنهجية و الأدب النظري في هذه الدراسات ، و يمكن إستعراض هذه الدراسات حسب تسلسلها الزمني على النحو التالي:

- **دراسة (Pyle,1997) بعنوان "Bank Risk Management: Theory"**

تناولت الدراسة اهمية ادارة المخاطر، و أسس ادارة المخاطرة المعاصرة مع التركيز على نوعين من المخاطر هما المخاطر الإئتمانية و مخاطر السوق.

و خلصت الدراسة الى أن هناك طريقتين لقياس مخاطر السوق أحدها طريقة السيناريوهات، و تحليل القيمة عند الخطر Value – at Risk، و أن هنالك عدة طرق لقياس المخاطر الإئتمانية منها نظام النقاط أو العلامات في التصنيف Scoring System ، و نظام التصنيف Rating System ، و لجان الإئتمان Credit Committees لتقدير الجدارة الإئتمانية للطرف المقابل ، حيث توصلت الى ان كل من المخاطر الإئتمانية و مخاطر السوق لها تأثير على أرباح البنك.

- **دراسة (معلا وظاهر، 1999) بعنوان " العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية".**

هدفت الدراسة إلى البحث عن نموذج مناسب يتضمن أهم العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، التي يجب أن تأخذها إدارة المصارف الأردنية بعين الاعتبار عند منح الائتمان، بما يساعدها على توظيف أموالها بأحسن الوسائل وأقل المخاطر.

و توصلت الدراسة الى انه لا يتم اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية بصورة عشوائية، بل إن إدارات تلك المصارف تعتمد على مجموعة من العوامل المالية والتسويقية والاقتصادية والإدارية والقانونية بالإضافة لمعايير أخرى مثل: مركزية المخاطر للعميل ومشروعية الغرض من التسهيلات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارة في المصارف الأردنية تبني مجموعة هذه المعايير لأهميتها العالية في اتخاذ قرار منح التسهيلات، وذلك من أجل تخفيض درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال التي توظفها المصارف في التسهيلات الائتمانية إلى أقل درجة ممكنة. هذا مع ضرورة أن تولي المصارف الأردنية أهمية أكبر للمعايير المالية والمحاسبية لأهميتها في تقييم ملاءة العميل المالية وقدرته على الوفاء بالتزاماته، وأن تركيز اهتمام المصرف على الضمانات التي يقدمها العميل كمعيار أساسي في تقييم أهليته للحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة المطلوبة لا يكفي، وخاصة عندما تكون الضمانات عقارات تستخدم بصفة شخصية "للمسكن".

- **دراسة (Cavallo & Majnoni , 2001) بعنوان "Do Banks Provision for Bad Loans in Good Times Empirical Evidence & Policy Implementation"**

أجريت الدراسة على (1176) بنكاً في (36) دولة، و ذلك خلال إطار زمني من العام 1988 الى العام 1999 و قد هدفت الى التعرف على ما إذا كانت البنوك التجارية تهتم بعمل المخصصات اللازمة للإئتمان المصرفي في اوقات الرخاء، و التحوط للخسائر المتوقعة في محافظها الإئتمانية في اوقات الركود الإقتصادي. إستخدم الباحثان أسلوب دراسة مؤشرات الإقتصاد الكلي و الوضع العام للبنوك التي شملتها عينة الدراسة ، و كشفت الدراسة بأن عدم الإهتمام بعمل المخصصات اللازمة للديون غير العاملة بالشكل الكافي سوف يؤدي الى تحميل رأس المال عبء الخسائر الناجمة عن تعثر هذه القروض. و قد بينت الدراسة أن البنوك تلجأ الى الأهتمام بأخذ مخصصات كافية و تعمل على رفع هذه المخصصات في أوقات الركود فقط.

و خلصت الدراسة الى أنه بالإمكان السيطرة و الحد من الأثار السلبية الناتجة عن القروض المتعثرة بسبب التقلبات الأقتصادية و ذلك من خلال عمل التوازن اللازم بين متطلبات البنوك المركزية و متطلبات المساهمين (الملاّك) من جهة، و بين متطلبات أخذ المخصصات اللازمة كسياسة بنك من الجهة الأخرى.

دراسة (الرشدان،2002) بعنوان: "محددات الربحية في المصارف التجاريـة الأردنيـة".

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربـي، وبنـك الأردن، والبنـك الأردنـي الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة، وحجم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخـاطر رأس المـال وقياسـها)على ربحيـة هـذه المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سـلبي علـى ربحيـة تلـك المصـارف، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جـداً بسـبب ارتفـاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحيـة البنـك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقـد كـان لحجـم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

- دراسة (المعيني، 2010) بعنوان **"قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية "دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية" :**

ركزت الدراسة على المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي يبلغ عـددها (22) مصرفاً من مجموع المصارف التجارية العراقية بإعتبارها مجتمع الدراسة و أُختير منها خمسة مصارف كعينة من هذا المجتمع لتوافر البيانات المالية لسلسلة من السنوات (خمسة سنوات) دون غيرها ، و قد هدفت الدراسة الى ما يلي:

1. معرفة فيما أذا كان ارتفاع الأرباح يمثل مؤشر ايجابي دائماً ، و اذا كان هناك علاقة بين المستحقات و أرقام الدخل المعلن و فيما إذا كان هناك ارتباط بين التدفقات النقدية و الدخل المعلن.

2. دراسة العلاقة بين المستحقات وأرقام الدخل المعلن.

3. دراسة العلاقة بين التدفقات النقدية وأرقام الدخل المعلن.

و قد توصل الباحث الى ان مفهوم جـودة الأربـاح يتجه الى إيجـاد وسـيلة عمليـة لتطبيـق مفهـوم الـدخل الحقيقـي (True Income) الذي يعتمد على المنهج المعياري في الوصول الى ارقام الدخل

عبر الاقتراب من المفهوم الإقتصادي التجريدي له ، والتخلص أو الحد من استخدام الأحكام والتقديرات الشخصية المتوافرة حالياً في القياس المحاسبي للدخل ، و أن جودة الأرباح تعكس بشكل غير مباشر جودة المعايير المحاسبية المعتمدة في القياس والافصاح المحاسبي الصادره عن الجهات المحاسبية المهنية ، اذ تشير الجودة الى مستوى تحقيق اهداف تلك الجهات الرامية الى الوصول الى معايير محاسبية عالية الجودة تؤدي الى اظهار نتائج الأعمال والمركز المالي الحقيقي للشركات.

- **دراسة (مطر ، 2010) بعنوان " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين – دراسة تطبيقية".**

هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح يمكن من خلاله التنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، و لتحقيق هذا الهدف قد تم اختيار مجموعة من المؤشرات المالية واستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لاختيار أفضلها من حيث القدرة على التنبؤ بأوضاع المنشآت المصرفية، والتعرف على ما إذا كانت قابلة للتعثر من عدمه وذلك قبل وقوع التعثر بسنتين، وقد أوصت الدراسة بضرورة متابعة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للمتغيرات السنوية لكل مصرف بالنظر إلى ثبوت حاجته وقدرته على التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة منها.

- **دراسة (Afriyie & Akotey, 2012) بعنوان" Credit risk management and profitability of selected rural banks in ghana "**

بحثت الدراسة في أثر إدارة مخاطر الإئتمان على ربحية البنوك في المناطق النائية و الأهلية في منطقة بروغ أهافو – غانا ، حيث تم الإستعانة بالقوائم المالية لعشر بنوك في الفترة ما بين 2006 و 2010 (خمسة سنوات) لغايات تحليلها ، و قد تم إستخدام نموذج الإنحدار الإحصائي للنتائج التقريبية ، و اعتمدت الدراسة في بناء نموذجها على عدة مؤشرات ، و هي العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity ، و العائد على الأصول (ROA) Return On Asset و ذلك لغايات قياس الربحية ، في حيث تم تطبيق مؤشر القروض المتعثرة Non-Performing Loans Ratio (NPLR) لقياس إدارة مخاطر الإئتمان.

و قد خلصت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين الديون المتعثرة و الربحية للبنوك في المناطق النائية و الأهلية في تلك المنطقة من غانا ، مبينةً أن رغم وجود نسبة مرتفعة من القروض المتعثرة في تلك البنوك ، فإنه لا تزال تلك البنوك تستمر في تحقيق الأرباح ، ، مما يطرح مؤشراً على أن تلك البنوك لا تتبنى ممارسات إدارة مخاطر إئتمان ذات أهلية و فعالية كافية ، حيث انه من الناحية النظرية ، القروض المتعثرة تخِفض من مستويات الربحية في تلك البنوك ، و لكن في حالات زيادة مؤشر القروض المتعثرة بالتماشي مع مقدار الربحية ، فإن هذا سيؤدي الى إستنتاج أن تلك البنوك لا تتبنى مقاييس مؤسسية للتعامل مع إدارة مخاطر الإئتمان، و بالتالي فإن ما يفعله البنك هو تحويل التكلفة الناجمة عن القروض المتعثرة لعملاء أخرين بتضمين نسب فوائد أكثر إرتفاعاً على قروضهم.

- **دراسة (Dumicic & Ridzak , 2012) بعنوان "Determinants of banks' net interest margins in Central and Eastern Europe"**

هدفت الدراسة الى تحليل المحددات الأساسية لصافي هامش الفائدة للبنوك العاملة في بلدان وسط و غرب اوروبا ، و اجريت الدراسة خلال الفترة ما بين 1999 و 2010 ، حيث بينت نتائج الدراسة أن هناك عوامل أساسية تؤثر على صافي هامش الفائدة في تلك البلدان ، و اوضحت الدراسة انه ما قبل عام 2008 إنخفض صافي هامش الفائدة بسبب متانة رأس المال و النقد المتدفق ، بالإضافة الى وجود بيئة إقتصادية أدت الى إستقرار المؤشرات الإقتصادية القياسية .

و قد تناولت الدراسة إيضاحات تتعلق في فترة الأزمة المالية العالمية ، فقد اشارت الى انه في تلك الفترة حدث إرتفاع ملحوظ في الديون الحكومية بالإضافة الى ظهور مؤشرات لمخاطر إقتصادية في تحصيل رووس الأموال و التدفق النقدي المكافىء ، مما أدى الى إرتفاع لصافي هامش الفائدة في حين كانت العوامل الأخرى كتدني الطلب على القروض ، و ازدياد ممارسات الرسملة و إزدياد كبير في مؤشرات القروض غير منتظمة قد ازدادت بشكل كبير ، كل هذه العوامل دفعت بالبنوك الى تخفيض صافي هامش الفائدة ، و قد اوضحت الدراسة في نتائجها أن فاعلية النظام الإئتماني في البنوك لها دور كبير في تخفيض المؤشرات البنكية مثل صافي هامش الفائدة.

- **دراسة (Lartey, Antwi, Boadi ،2013) بعنوان "The Relationship between Net Interest Margin and Return on Assets of Listed Banks in Ghana"**

هدفت هذه الدراسة الى تحديد الأنماط المالية المتعلقة لمؤشر صافي هامش الفائدة (NIM) و العائد على الأصول (ROA)، ضمن تسعة بنوك تجارية مدرجة في السوق المالي في جمهورية غانا ، و ايضاً دراسة العلاقة بين المؤشرين ، و ذلك خلال الفترة ما بين 2005 و 2011 ، و قد كان المصدر الأساسي للبيانات المالية هي التقارير السنوية للبنوك التجارية، كما تم الرجوع الى الأبحاث و الدراسات في المجلّات العلمية في هذا المجال.

كشفت الدراسة عن وجود علاقة إرتباط قوية بين صافي هامش الفائدة و العائد على الأصول للبنوك التجارية المدرجة في غانا ، و استُخدمت معادلة الإنحدار الخطي بين محور صافي هامش الفائدة (NIM) و بين العائد على الأصول (ROA) ، و قد بينت الدراسة ان 82.6% من العائد على الأصول يُفسر من خلال مؤشر صافي هامش الفائدة وفقاً لمعامل الإرتباط ، فعند إنخفاض صافي هامش الفائدة ، فإن ذلك يؤدي بالنتيجة الى إنخفاض العائد على الأصول ، و العكس لذلك ايضاً يؤدي لنفس النتيجة .

(2-11) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

على حد علم الباحث تمتاز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تتفرد بقياس اثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني ، من خلال ربط علاقة الممارسات المصرفية لإدارة مخاطر الإئتمان بجودة الأرباح و اثرها التحليلي باستخدام مؤشرات قياسية سوقية و مالية (نسبة القروض غير المنتظمة Non-Performing Loans Ratio)بإعتبارها مقياساً مالياً و ليس محاسبياً ، في ظل تداعيات سوقية و مالية تؤثر مباشرةً على الإئتمان المصرفي ، كما تم الإستعانة بالإستبانه لقياس المتغيرات الفرعية المستقلة (السياسات الإئتمانية ، تصنيف المخاطر الإئتمانية، سياسات إدارة مخاطر الإئتمان ، إدارة عملية منح الإئتمان ، صيانة و متابعة الإئتمان) و المتغير التابع (جودة الأرباح) ، و تمتاز هذه الدراسة ببيان دور الارباح ذات الجودة في هذا السياق من المحافظة على عوائد الائتمان المصرفي و منعه من التعرض للمستحقات

الخالية من المخاطر و القدرة على التنبؤ الواقعي بإستمراية مستحقاتها بإستدامة، بالإضافة لقياس مكوّن إستمرارية الأرباح المحاسبية بإستخدام مؤشر (ROA) Return On Assets ، و إعتماد مؤشر صافي هامش الفائدة Net Interest Margin (NIM) في قياس مكوّن المستحقات الخالية من المخاطر و من واقع التقارير المالية الفعلية للعينة المشمولة من القطاع المصرفي التجاري الأردني ، و لما قد تضيف هذه الدراسة للحد من مخاطر الإئتمان المصرفي و ربط ممارسة إدارة المخاطر الإئتمانية بجودة الأرباح المصرفية ببعده الإقتصادي و المحاسبي ، و ستخدم هذه الدراسة و النتائج التي ستكشف عنها العاملين في البنوك التجارية و المقترضين من الأفراد و الشركات.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3-1) المقدمة

(3-2) منهج الدراسة

(3-3) مجتمع الدراسة

(3-4) عينة الدراسة

(3-5) أدوات الدراسة

(3-6) صدق أداة الدراسة

(3-7) ثبات أداة الدراسة

(3-8) نموذج الدراسة

(3-9) المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(1-3) المقدمة

في هذا الفصل سيتم عرض الإجراءات المنهجية التي استعان بها الباحث للإجابة عن أسئلة البحث، بما يحقق أهداف الدراسة ، حيث شملت هذه الإجراءات تحديداً لنوع الدراسة بناءً على المعلومات المتوافرة لدى الباحث والأهداف الرئيسة للبحث، وكذلك تحديد المنهج المستخدم في الدراسة بحيث يشير إلى الكيفية المتّبعة في دراسة المشكلة موضوع البحث، ثم تحديد مجتمع الدراسة وعينته، و تحديد أداة جمع البيانات بحيث تشير إلى الوسيلة التي سيتم جمع البيانات اللازمة. وثم الانتقال إلى الإجراءات التنفيذية من خلال جمع البيانات، وتحديد وحدة التحليل، وثم الانتقال إلى المرحلة النهائية من الإجراءات البحثية من خلال التحليل الإحصائي للبيانات وتفسيرها.

(2-3) منهج الدراسة

يعمد منهج الدراسة الى تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة وايجاد التفسير العلمي والاستنتاج على ضوءه ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للحصول على المعلومات الكافية والدقيقة عن أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في العينة المبحوثة ومن ثم تحليلها وتفسيرها بما يخلص الى تحديد مؤشرات معالجة المشكلة ويشمل هذا المنهج الوصفي التحليلي على ما يلي :

1. الجانب النظري متمثلاً بالدوريات والأبحاث والرسائل العلمية التي كتبت في جوانب الدراسة حيث تم الانتفاع بها في تحديد مفاهيم الدراسة ومشكلتها وصياغة فرضياتها .
2. الجانب العملي وتتمثل في تحليل القوائم المالية للعينة المبحوثة خلال الفترة ما بين 2009 - 2014.

3. الجانب الميداني و الذي يتمثل في الإستبانة كمصدر ثانوي للبيانات و التي ستعتمد الأساليب الإحصائية في إختبار إجابات أسئلة الإستبانة للعينة المبحوثة .

(3-3) مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من البنوك التجارية الأردنية المرخصّة التقليدية غير الإسلامية و العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية و عددها ثلاثة عشر بنكاً.

(4-3) عينة الدراسة

تشتمل عينة الدراسة على ثمانية بنوك تجارية أردنية مرخصة كما هو موضح في الجدول (3-1) ، و التي سيتم دراسة قوائمها المالية للسنوات ما بين 2009 – 2014 ، بالإضافة الى الإعتماد على إجابات الإستبانة التي تم توزيعها ضمن أقسام إدارة المخاطر بواقع إستبانتين لكل بنك ضمن العينة المبحوثة في البنوك التجارية الأردنية .

الجدول (3-1)

قائمة البنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك
1	البنك العربي ش.م.ع
2	بنك القاهره عمان
3	بنك الأردن
4	البنك الأردني الكويتي
5	البنك الأهلي الأردني
6	بنك الإسكان للتجارة و التمويل
7	بنك الإتحاد للإدخار و الإستثمار
8	بنك سوستيه جنرال / الأردن

(5-3) أدوات الدراسة

ومن خلال العرض القادم سيتم تحديد ثلاثة انواع من أدوات جمع البيانات الأكثر ملائمة لطبيعة وأهداف هذه الدراسة:

1. الأسلوب الوصفي: وذلك بالإعتماد على الكتب والمراجع والرسائل العلمية ، والمقالات المنشورة وكذلك الدراسات في الدوريات المختلفة و ذلك لوضع التأطير النظري للموضوع.
2. الإعتماد على البيانات المالية للعينة المبحوثة وهي القوائم و التقارير المالية المنشورة على ان تشتمل فترة زمنية مدتها ست سنوات من العام 2009 و لغاية نهاية عام 2014 لدراسة أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني بإستخدام مجموعة معادلات مالية و نماذج إحصائية.
3. الأسلوب الميداني : من خلال توزيع إستبانات على البنوك التجارية الأردنية ضمن العينة المبحوثة و ذلك للإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية لأثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني .

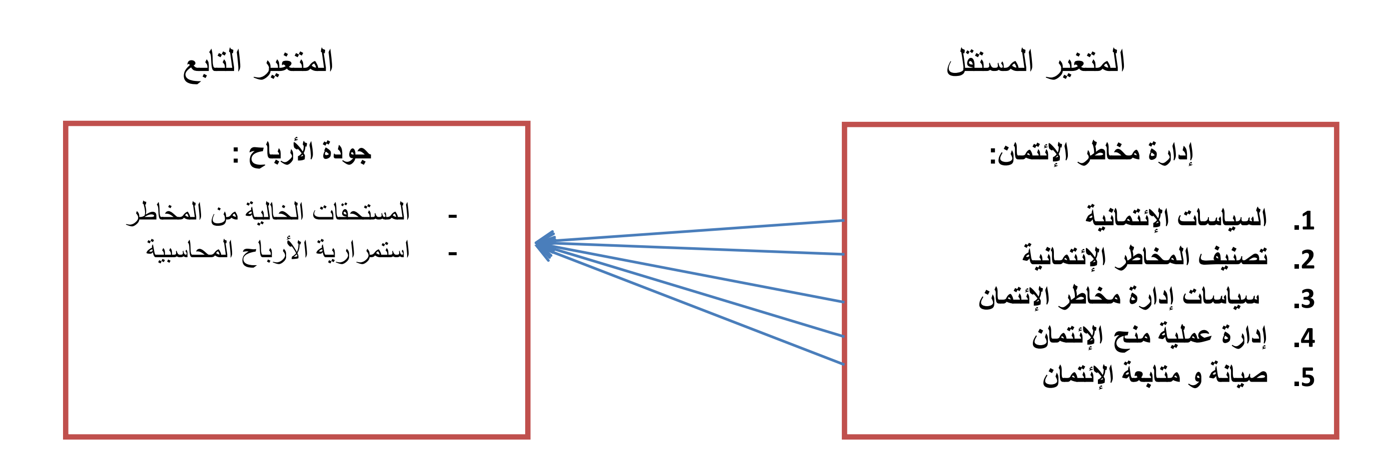
(6-3) صدق أداة الدراسة

تم التحقق من أن القوائم المالية التي سوف يُستعان بها في مراحل الإعداد لهذه الدراسة قد دُققت و أن البيانات المالية التي تحتويها تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي و نتيجة الأعمال للبنك ، و قد تم الرجوع في الإستبانة المعتمدة بتحكيمها من خلال عرضها على مجموعه من الأكاديمين و أساتذة الجامعات وأصحاب الإختصاص ليتم تحكيمها وتعديلها بما يتناسب مع متغيرات الدراسة - ملحق رقم (2) ، و تم القيام بتلك الإجراءات للتأكد من صدق أدوات الدراسة .

(3-7) ثبات أداة الدراسة

يُقصد بالثبات استقرار النتائج ، أي مدى التباين في نتائج التحليل ، فإلى جانب معرفة ما إذا كانت المتغيرات المستقلة لها أي تأثير على المتغيرات التابعة و إثباتها عبر المعالجة الإحصائية ، و لقد تم التحقق من عدم تباين متغيرات الدراسة من خلال إستخدام إختبار كرونباخ ألفا.

(3-8) نموذج الدراسة



الشكل (3-2) : متغيرات الدراسة

المصدر : من اعداد الباحث

(3-9) المعالجة الإحصائية

سيتم استخدام مؤشر نسبة القروض غير المنتظمة Non Performing Loan Ratio ، و ذلك لقياس المتغير المستقل الرئيسي و المتمثل بإدارة مخاطر الإئتمان ، حيث أن القروض تكون غير منتظمة عندما تكون دفعات الفوائد و أساس الدين تجاوزت امهلة سدادها المحددة ب 90 يوماً أو اكثر ، او تم رسملة الفوائد على 90 يوم، أو أن تكون الدفعات لم تتجاوز المهلة المحددة ب 90 يوماً مع تواجد الأسباب الصريحة بعدم القدرة على الدفع في المستقبل (Freeman,2007) ، و القروض غير المنتظمة NPL بشكل خاص تشير الى كيفية إدارة البنوك لمخاطر الإئتمان ، و ذلك لأنها تحدد

حصة الخسارة من القروض نسبةً الى إجمالي القروض (Hosna et al.,2009) ، و سيتم إحتساب نسبة القروض غير المنتظمة كالأتي:

$$NPLR = \frac{NPLs}{Total\ Loans}$$

حيث أن NPLR هي نسبة القروض غير المنتظمة .

NPLs: القروض غير المنتظمة .

Total Loans: إجمالي القروض .

كما تم الإستعانة بالإستبانه التي تم تصميمها من خلال الرجوع الى الدراسات السابقة و الأدب النظري للمتغيرات الفرعية التي يتضمنها المتغير المستقل و هي (السياسات الإئتمانية ، تصنيف المخاطر الإئتمانية، سياسات إدارة مخاطر الإئتمان ، إدارة عملية منح الإئتمان ، صيانة و متابعة الإئتمان) و المتغير التابع (جودة الأرباح) ، حيث تم توزيع 16 استبانة بواقع إستبانتين لكل بنك تشمل الوظائف ضمن المستويات الإدارية ، و قد تم تحليل مخرجات الإستبانه بإستخدام حزمة التحليل الإحصائي SPSS"21".

و تحديداً لهذه الغاية فإنه تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي (Mean): و ذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الإستبانة.

- الإنحراف المعياري (Standard deviation): و ذلك لغايات قياس درجة التشتت في قيم الإجابات لمجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

2- الإحصاء الوصفي (Discriptive Statics): و ذلك لغايات وصف اراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ، و سيكون بالنسب المئوية لتدعيم صحة الفرضيات أو عدم صحتها.

3- إختبار T-Test: و ذلك لتحديد وجود تباينات مختلفة في نموذج الدراسة.

4- إختبار كروبناخ ألفا: و ذلك لإختبار ثبات أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

5- إختبار التوزيع الطبيعي: و ذلك من خلال إستخدام إختبار (K-S) لتحديد مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي و معرفة قيمة الدلالة لمتغيرات الدراسة.

6- إختبار الإرتباط المتعدد: و ذلك من خلال إستخدام إختبار VIF لتحديد مدى وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض.

و ستتبع الدراسة مؤشر العائد على الأصول Return on Assets (ROA) في قياس مكون استمرارية الأرباح ، كما يلي:

$$ROA = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets}$$

حيث ان ROA هي مؤشر العائد على الأصول

Net Income : صافي الدخل

Total Assets : مجموع الأصول

و سيتم قياس مكون المستحقات الخالية من المخاطر من خلال نسبة صافي هامش الفائدة Net Interest Margin (NIM) ، و من خلال النسبة التالية :

$$NIM = \frac{Interest\ Returns\ (Credit) - Intrest\ Paid\ (Debt)}{Total\ Assets}$$

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(4-1) نتائج التحليل المالي للمتغير المستقل و المتغيرات التابعة الفرعية

(4-2) نتائج إختبار ثبات أداة الدراسة للإحصاء الوصفي

(4-3) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

(4-4) نتائج إختبار الإرتباط المتعدد

(4-5) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة الفرعية و المتغير التابع

(4-6) نتائج إختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(4-1) نتائج التحليل المالي للمتغير المستقل و المتغيرات التابعة الفرعية :

اعتمدت الدراسة خلال التحليل المالي في قياس إدارة مخاطر الإئتمان كمتغير رئيسي على نسبة القروض غير المنتظمة (NPLR) ، و بحيث أن نسبة القروض غير المنتظمة كلما قلَت كنسبة كلما كان إدارة البنك الإئتمانية و قدرته على إدارة المخاطر الإئتمانية أكثر فعالية طبقاً للجداول و البيانات المالية ضمن الفترات المالية أدناه ، و اعتمدت الدراسة ايضاً على مؤشر العائد على الأصول (ROA) في قياس إستمرارية الأرباح للبنك كمتغير فرعي لجودة الأرباح ، على أن ارتفاع مؤشر العائد على الأصول بالتماشي مع الفترات المالية له دلالات إيجابية على إستمرارية و إستدامة الأرباح لدى تلك البنوك ،و قد قامت الدراسة بإعتماد نسبة صافي هامش الفائدة (NIM) ، و هذا كمؤشر على أن البنك يستحق من الفوائد الدائنة و يدير الفوائد المدينة ضمن آليات و سياسات إئتمانية تضمن أن تكون المستحقات الواردة من النشاط الإئتماني خالية من المخاطر و أن تكون بمؤشرات إيجابية، بالإضافة ان قدرة البنك على تحسين نسبة صافي هامش الفائدة له مدلول على تحويل المخاطر الإئتمانية الى الخرج اي الى بيئة السوق ، مما يعكس إمكانية البنك على جعل مستحقاته خالية من المخاطر ، و إستيعاب التعرضات الإئتمانية بصورة عكسية ناجحة ، و سيُفسر الأثر لكل من هذه النسب و المؤشرات المالية كعلاقة ذات أثر في إنخفاض أو ارتفاع كل من تلك المؤشرات للمتغير المستقل و التابع و المُعبر عنها بالعلاقة العكسية كمدلول إيجابي في أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح ، فنسبة القروض غير المنتظمة و الإتجاه المستمر نحو إنخفاضها سيؤثر بشكل مباشر على إستمرارية الأرباح المحاسبية و الحفاظ على الأصول البنكية، و من جانب أخر فإن إنخفاض نسبة القروض غير المنتظمة كنسبة تشير الى إدارة المخاطر الإئتمانية لها أثر إيجابي على نسبة صافي هامش الفائدة و قدرة البنك على الحفاظ على أداء متنامي للواردات الإئتمانية و التحوط من المخاطر و التعرضَات الإئتمانية التي ستنتج عن إرتفاع الفوائد المدينة على حساب الفوائد الدائنة للبنك.

الفرضية الرئيسية الاولى:

يوجد علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وجودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني:

البنك العربي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي السنوي
Total Loans	19,298,285,000	19,532,813,000	20,107,961,000	20,036,905,000	20,582,958,000	21,818,904,000	20,229,637,667
NPLs	295,517,000	280,155,210	214,125,222	241,200,147	200,121,447	199,875,882	238,499,151
NPLR	1.53%	1.43%	1.06%	1.20%	0.97%	0.92%	1.19%
نسبة التغير السنوي		-6.34%	-25.76%	13.04%	-19.23%	-5.78%	-8.81%
ROA	1.08	0.62	1.1	1.09	1.41	1.39	1.15
نسبة التغيير السنوي		-42.59%	77.42%	-0.91%	29.36%	-1.42%	12.37%
NIM	2.24%	2.10%	2.11%	2.28%	2.40%	2.35%	2.25%
نسبة التغير السنوي		-6.27%	0.54%	7.95%	5.26%	-2.33%	1.03%

المصدر : القوائم المالية للبنك

نلاحظ من البيانات المالية أن نسبة التغيير السنوي للقروض غير المنتظمة للعامين 2010 – 2011 شهدت إنخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع السنة السابقة في العام 2010 حيث بلغت 25.76%-، مما انعكس مباشرةً على ارباح اكثر إستدامة و إستمرارية من خلال ملاحظة مؤشر العائد على الأصول و الذي أرتفع بشكل ملحوظ بواقع نسبة تغيير سنوي للعام 2011 بلغت 77.42% ، و هذا ما نلاحظه في نسبة التغيير السنوي لصافي هامش الفائدة و التي جائت بنسبة إيجابية في عام 2011 بواقع 0.54% ، و مما له من دلالة من جهة اخرى على الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنك و حساسية البنك لإستمرارية أرباحه و إستدامتها و خلو المستحقات من المخاطر ، و مرونة المؤشرات المالية المرتبطة بجودة الأرباح في سياق تحسَن قدرة البنك على إدارة المخاطر الإئتمانية .

و قد بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي في نسبة القروض غير المنتظمة لدى البنك العربي 8.81% - كما بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر العائد على الأصول 12.37% ، من حيث متوسط التغير السنوي لمؤشر صافي هامش الفائدة 1.03% ، و من ذلك نتبين وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير المنتظمة و مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش الفائدة ، مما يبين الأثر الإيجابي في المتوسطات الحسابية السنوية لإدارة مخاطر الإئتمان للبنك و المُعبر كنسبة القروض غير المنتظمة على إستمرارية الأرباح المحاسبية و المستحقات الخالية للمخاطر.

بنك القاهرة عمان

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي السنوي
Total Loans	1,569,863,393	1,637,518,919	1,716,792,908	1,783,099,057	1,948,791,573	2,061,327,126	1,786,232,163
NPLs	41,695,437	39,521,452	35,011,452	45,774,043	44,250,124	43,251,025	41,583,922
NPLR	2.66%	2.41%	2.04%	2.57%	2.27%	2.10%	2.34%
نسبة التغير السنوي		-9.13%	-15.50%	25.88%	-11.55%	-7.59%	-3.58%
ROA	1.46	1.88	1.89	1.74	1.84	1.89	1.79
نسبة التغير السنوي		28.89%	0.06%	-7.58%	5.76%	2.66%	5.96%
NIM	3.33%	4.08%	4.16%	4.28%	4.32%	4.40%	4.10%
نسبة التغير السنوي		22.58%	1.97%	2.87%	0.93%	1.83%	6.03%

المصدر : القوائم المالية للبنك

نلاحظ من البيانات المالية للفترة ما بين 2010 – 2011 لبنك القاهرة عمان ، إنخفاض مطرد لنسبة القروض غير المنتظمة ، حيث بلغت في عام 2010 بواقع 9.13% - ، و مما كان له الأثر الإيجابي الملحوظ على كل من مؤشر العائد على الأصول و الذي ارتفع بشكل إيجابي بنسبة تغيير سنوي عن العام 2009 بنسبة بلغت 28.89% ، و كما ارتفت نسبة صافي هامش الفائدة بنسبة بلغت 22.58% ، حيث نتبين من تلك النتائج قدرة البنك على تحسين مؤشراته المرتبطه في

إستمرارية و إستدامة الأرباح المحاسبية و خلو مستحقاته من المخاطر الإئتمانية ، عند ترشيد و تحسين آليات إدارة المخاطر الإئتمانية و محفظة القروض.

و حيث بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي في نسبة القروض غير المنتظمة لدى بنك القاهرة عمان -3.58% كما بلغ متوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر العائد على الأصول 5.96% ، كما بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر صافي هامش الفائدة 6.03% و من هنا نلاحظ وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير المنتظمة و مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش الفائدة، و نستطيع أن نتبين من هذه االقراءات المالية للفترات من عام 2009 – 2014 الى ان التحسُن في الأداء الإئتماني ينعكس بأثر إيجابي على عوائد أكثر إستمرارية بوجود أصول و متانة مالية لا تتأثر قيمتها بوجود تعرضات إئتمانية و مخاطر على المستحقات الواردة للبنك .

بنك الاردن

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي السنوي
Total Loans	1,693,868,784	1,733,304,766	1,775,549,937	1,725,851,142	1,755,445,412	1,850,325,314	1,755,724,226
NPLs	44,625,868	43,256,478	42,985,752	41,256,541	41,258,987	40,125,658	42,251,547
NPLR	2.63%	2.50%	2.42%	2.39%	2.35%	2.17%	2.41%
نسبة التغير السنوي		-5.27%	-2.99%	-1.26%	-1.68%	-7.73%	-3.79%
ROA	1.33	1.63	1.78	1.65	1.75	2.05	1.70
نسبة التغير السنوي		22.67%	9.22%	-7.62%	6.47%	16.80%	9.51%
NIM	3.38%	3.84%	3.94%	4.33%	4.14%	4.23%	3.98%
نسبة التغير السنوي		13.53%	2.55%	9.92%	-4.33%	2.19%	4.77%

المصدر : القوائم المالية للبنك

كما نلاحظ من البيانات المالية أعلاه لبنك الأردن أن نسبة القروض غير المنتظمة هي بإتجاه منخفض و إيجابي ، و هذا ما تعكسه نتائج العام 2014 من إرتفاع لنسبة العائد على الأصول ، بواقع نسبة تغيير سنوي بلغت 16.80% ، حيث ان الإنعكاسات لإدارة مخاطر الإئتمان على إستمرارية الأرباح المحاسبية و إستدامتها تؤثر على مدى بعيد الأمد ضمن عدة سنوات ، و قد بلغت نسب صافي هامش الفائدة للعام نفسه 4.23% بنسبة تغيير سنوي بلغت 2.19% ، و هذا من حيث ان هذه النسبة قد ارتفعت عن السنة التي تسبقها و التي شهدت إنخفاضا في نسبة صافي هامش الفائدة بلغت 4.33%- عن سنة 2009 ، مما يبين من قدرة البنك على استدراك الإنحفاض السنوي الوقتي بشكل أكثر مرونة و اقل وقعاً على أصول البنك و مستحقاته الإئتمانية ، عند وجود تحقيق لمرتكزات و متغيرات إدارة المخاطر الإئتمانية .

و قد بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي في نسبة القروض غير المنتظمة لدى بنك الأردن 3.79% - كما بلغ متوسط التغير السنوي لمؤشر العائد على الأصول 9.51% ، و من حيث بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر صافي هامش الفائدة 4.77% و من ذلك نتبين وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير المنتظمة و مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش الفائدة ، و المعبر عنها في المتوسطات الحسابية السنوية للمؤشرات المالية ذات الأثر الإيجابي بين إدارة مخاطر الإئتمان ، و إنعكاسها بشكل مباشر على جودة الأرباح .

البنك الاردني الكويتي

المتوسط الحسابي السنوي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
1,978,036,797	2,172,758,639	2,143,131,385	2,030,508,863	1,922,471,044	1,753,236,725	1,846,114,124	Total Loans
36,572,407	30,199,850	33,254,124	35,214,521	45,245,478	36,574,125	38,946,343	NPLs
1.87%	1.39%	1.55%	1.73%	2.35%	2.09%	2.11%	NPLR
-7.11%	-10.42%	-10.53%	-26.31%	12.82%	-1.12%		نسبة التغير السنوي
1.99	1.79	1.86	1.93	1.75	2.51	2.10	ROA
-1.52%	-3.55%	-3.96%	10.82%	-30.34%	19.43%		نسبة التغير السنوي
3.75%	3.39%	3.73%	3.71%	3.77%	4.14%	3.77%	NIM
-1.88%	-9.06%	0.51%	-1.59%	-8.87%	9.60%		نسبة التغير السنوي

المصدر : القوائم المالية للبنك

و نلاحظ من البيانات المالية للبنك الأردني الكويتي ان نسبة القروض غير المنتظمة قد ارتفعت في العام 2011 بشكل ملحوظ ، فقد وصلت النسبة الى 12.82% ، و نتبين من هذا الإرتفاع وجود إنخفاض كبير لمؤشر العائد على الأصول في العام 2011 بلغت نسبة التغيير السنوي فيه -30.34% ، و كما رافقها إنخفاضٌ نسبي ملحوظ لنسبة صافي هامش الفائدة التي بلغت -8.87% ، مما يشير الى تأثر هذه المؤشرات بشكل كبير في التردي التي حصل في تحصيل القروض و ازدياد القروض غير المنتظمة على حساب إستمرارية الأرباح المحاسبية و حرص البنك على خلو مستحقاته من المخاطر ، و هذا ما تم إستدراكه في العام اللاحق ضمن 2012 ، حيث بلغ التغير السنوي لنسبة القروض غير المنتظمة -26.31% ، و هذا كان له إنعكاسه الكبير على مؤشر العائد على الأصول فقد بغ التغير السنوي عام 2012 عن العام الذي يسبقه 10.82% ، و قد حققت نسبة صافي هامش الفائدة تحسنا طفيفاً في سياق تراجعها الكبير نتيجة نتائج عام 2011 بنسبة تغير سنوي مسيطر عليها بلغت -1.59% لعام 2012 ، و من هنا نتبين مدى الأثر الملحوظ لإنخفاض

إدارة مخاطر الإئتمان على أستمرارية النمو الإئتماني الربحي و جودة ارباح البنك ، و الأثر المتراكم عبر السنين التي تخلِفها.

البنك الاهلي الاردني

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي السنوي
Total Loans	2,039,897,708	2,274,496,004	2,361,789,748	2,380,171,745	2,418,344,490	2,016,321,442	2,248,503,523
NPLs	67,954,141	66,527,916	65,657,173	62,521,491	63,254,755	59,655,589	64,261,844
NPLR	3.33%	2.92%	2.78%	2.63%	2.62%	2.96%	2.87%
نسبة التغير السنوي		-12.20%	-4.96%	-5.51%	-0.42%	13.11%	-1.99%
ROA	0.83	0.91	0.89	0.90	0.59	1.47	0.93
نسبة التغير السنوي		10.21%	-2.72%	1.30%	-34.19%	148.11%	24.54%
NIM	2.58%	2.86%	2.99%	2.82%	2.88%	3.54%	2.95%
نسبة التغير السنوي		11.17%	4.28%	-5.68%	2.25%	23.01%	7.01%

المصدر : القوائم المالية للبنك

نلاحظ من البيانات المالية للبنك الأهلي الأردني أن إنعكاس نسبة صافي هامش الفائدة على العائد على الأصول في العام 2014 كان له تأثير إيجابي ، حيث ارتفعت نسبة صافي هامش الفائدة ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 23.01% و مما رافقه من إرتفاع في العوائد الواردة من وفرة الفوائد الدائنة ، و نتبين من هذا قدرة البنك على الحفاظ على مستحقات خالية من المخاطر عبر تمكين رأس المال العامل و تحوطه من التعرضات الإئتمانية و التي حالت تلك النسبة المرتفعة لصافي هامش الفائدة بواقع نسبة تغيير سنوي إيجابي بلغت 23.01% من حصولها نظراً لإرتفاع نسبة القروض غير المنتظمة ، حيث نستدل على أن قدرة البنك على إستيعاب المخاطر الإئتمانية من خلال تحويل الخطر الإئتماني الى خارج البيئة المصرفية ينعكس مباشرةً على قدرة البنك على الحفاظ على جودة أرباح ممثلة بارباح

مستدامة و حماية الأصول و روؤس أموال العملاء من المخاطر الإئتمانية و القروض غير المنتظمة الوقتية.

و قد بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي في نسبة القروض غير المنتظمة لدى البنك الأهلي الأردني 1.99% - كما بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر العائد على الأصول 24.54% ، و من حيث بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر صافي هامش الفائدة 7.01% حيث نلاحظ وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير المنتظمة و مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش الفائدة ، و حفاظ البنك من خلال النجاح في الإبقاء على المخاطر الإئتمانية و تحويلها خارجياً على مؤشرات إيجابية.

بنك الاسكان للتجارة والتمويل

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي السنوي
Total Loans	5,123,864,965	5,655,732,177	5,889,334,069	6,044,962,647	6,169,994,828	6,556,531,338	5,906,736,671
NPLs	100,463,002	89,657,191	82,519,734	79,827,916	75,217,628	72,894,752	83,430,037
NPLR	1.96%	1.59%	1.40%	1.32%	1.22%	1.11%	1.43%
نسبة التغير السنوي		-19.15%	-11.61%	-5.75%	-7.68%	-8.80%	-10.60%
ROA	1.09	1.32	1.44	1.47	1.48	1.63	1.41
نسبة التغير السنوي		21.14%	8.87%	2.22%	0.42%	10.28%	8.58%
NIM	3.12%	2.84%	2.90%	3.36%	3.56%	3.49%	3.21%
نسبة التغير السنوي		-9.14%	2.35%	15.64%	6.12%	-2.00%	2.59%

المصدر : القوائم المالية للبنك

نلاحظ من البيانات المالية لبنك الإسكان للتجارة و التمويل الإتجاه الإيجابي لإنخفاض نسبة القروض الغير منتظمة مع أخذ حجم القروض و النسق المستمر بالإنخفاض للقروض غير المنتظمة و

التي أستقرت إيجاباً في عام 2014 بواقع 8.80%- كنسبة تغير سنوي عن عام 2013 و كانت في نفس العام 1.11% ، و كما يتضح من البيانات المالية أن وجود إدارة مخاطر إئتمانية و إستمرار في تحسين الوفورات المالية القادمة رغم تذبذب الوفورات المالية القادمة من الفوائد الدائنة و المُعبر عنها هنا في نسبة صافي هامش الفائدة ، و قد ساعد البنك ايضاً على إستيعاب التعرضات الإئتمانية و حالت دون تأثر العوائد و متانة الأصول البنكية من الإنخفاض و التأثر تباعاً.

و عليه فقد بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي في نسبة القروض غير المنتظمة لدى بنك الإسكان للتجارة و التمويل 10.60% - كما بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر العائد على الأصول 8.58% ، و من حيث بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر صافي هامش الفائدة 2.59% ، و من ذلك نتبين وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير المنتظمة و مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش الفائدة .

بنك الإتحاد

المتوسط الحسابي السنوي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
1,490,581,598	1,984,491,529	1,675,768,249	1,515,073,729	1,236,632,688	1,304,219,194	1,227,304,199	Total Loans
23,706,832	20,121,457	26,254,754	28,521,452	21,021,444	22,325,893	23,995,989	NPLs
1.64%	1.01%	1.57%	1.88%	1.70%	1.71%	1.96%	NPLR
-10.89%	-35.28%	-16.77%	10.74%	-0.70%	-12.45%		نسبة التغير السنوي
1.07	1.17	1.17	0.84	0.71	1.39	1.12	ROA
6.59%	0.42%	38.64%	19.14%	-48.96%	23.73%		نسبة التغير السنوي
2.66%	2.82%	2.74%	2.38%	2.91%	2.80%	2.29%	NIM
5.16%	2.70%	15.38%	-18.36%	4.07%	22.02%		نسبة التغير السنوي

المصدر : القوائم المالية للبنك

كما نلاحظ من البيانات المالية لبنك الإتحاد وجود إرتفاع في نسبة القروض الغير منتظمة لعام 2012 بنسبة تغير سنوي بلغت 10.74% ، و يعود إرتفاع مؤشر العائد على الأصول لنفس ذلك العام الى الإزدياد في إجمالي القروض بواقع 23% مما كان له الأثر على مؤشر العائد على الأصول بإرتفاع ملحوظ بلغ 19.14% عن عام 2011 ، و إنعكاساً على إزدياد حجم القروض للعملاء و إزدياد في التسهيلات الإئتمانية بلغت نسبة صافي هامش الفائدة في العام 2012 نسبة 18.36%- ، مما له مدلول على أثر تلك التغييرات في المؤشرات المالية للبنك ، ففي حين إرتفاع حجم القروض للعملاء و إزدياد التسهيلات الإئتمانية بصدد ذلك ، تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة و إزدادت التعرضات الإئتمانية ، مما كان له الأثر السلبي على قدرة البنك بإدارة الفوائد المدينة الممثلة بالودائع البنكية و الحرص في تلك الفترة على خلوالمستحقات من المخاطر رغم تحسن الحجم في محفظة القروض.

و بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي في نسبة القروض غير المنتظمة لدى بنك الإتحاد 10.89% - كما بلغ متوسط التغير السنوي لمؤشر العائد على الأصول 6.59% ، و من حيث بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر صافي هامش الفائدة 5.16% ، و من ذلك نتبين وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير المنتظمة و مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش الفائدة .

بنك سوسيته جنرال – الأردن

المتوسط الحسابي السنوي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
413,617,865	745,042,373	528,484,359	374,162,287	300,794,944	285,345,084	247,878,145	Total Loans
7,271,557	7,431,921	6,537,728	9,082,830	8,234,686	6,025,781	6,316,398	NPLs
2.01%	1.00%	1.24%	2.43%	2.74%	2.11%	2.55%	NPLR
-13.44%	-19.36%	-49.04%	-11.33%	29.64%	-17.13%		نسبة التغير السنوي
113.56%	1.06	1.09	0.99	0.90	1.34	1.43	ROA
-4.27%	-2.82%	10.65%	9.34%	-32.78%	-5.75%		نسبة التغير السنوي
2.54%	1.83%	2.16%	2.41%	2.52%	3.11%	3.18%	NIM
-10.25%	-15.45%	-10.33%	-4.45%	-18.90%	-2.10%		نسبة التغير السنوي

المصدر : القوائم المالية للبنك

وقد بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي في نسبة القروض غير المنتظمة لدى بنك سوستيه جنرال 13.44%- كما بلغ متوسط التغير السنوي لمؤشر العائد على الأصول 4.27%- ، كما بلغ المتوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر صافي هامش الفائدة 10.25%- ، و ذلك لإنخفاض الإيرادات المتأتية من الفوائد الدائنة و التي ظهرت انعكاساتها في عام 2010 بإنخفاض في نسبة صافي هامش المساهمة عن السنة السابقة – 2009 – بنسبة بلغت 2.10%- مما اثر سلباً على مؤشر العائد على الأصول ، و بالإضافة الى الإرتفاع المطَرد الذي حصل في عام 2011 لنسبة القروض غير المنتظمة و الذي بلغ 29.64% و الذي أدى الى التأثير سلباً في العائد على الأصول للبنك في نفس الفترة بإنخفاض عن السنة التي تسبقها بنسبة بلغت 32.78%- ، و اثرت سلباً على نسبة صافي هامش الفائدة بإنخفاض عن السنة التي تسبقها بنسبة بلغت 18.90%- و هذا ما لم يتم تداركه في السنة المقبلة ضمن عام 2012 حيث كانت نسبة التغيير السنوي في نسبة القروض الغير منتظمة 11.33%- ، و التي أثرت ضمن نفس العام ايجاباً بشكل طفيف على مؤشر العائد على

الأصول بنسبة زيادة بلغت 9.34% عن سنة 2011 ، و في نفس تلك الفترة من العام 2012 إنخفض مؤشر صافي هامش الفائدة بنسبة اقل من السنة التي تسبقها فقد بلغت 4.45%- مقارنة في سنة 2011 ، و من ذلك نتبين وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير المنتظمة و مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش الفائدة في فترة الأزمة المالية لعام 2011 و التي لم يتم إستدراكها في تحسن مكافيء مما أدى الى إنخفاض كل من مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش المساهمة في السنوات المقبلة.

متوسطات الحسابية البنوك

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
4,900,712,720	4,652,864,787	4,486,341,809	4,413,915,792	4,272,083,234	4,130,884,540	Total Loans
59,194,517	61,268,693	67,924,868	64,350,118	73,005,506	77,439,272	NPLs
1.21%	1.32%	1.51%	1.46%	1.71%	1.87%	NPLR
-8.27%	-13.03%	3.85%	-14.69%	-8.84%		نسبة التغير السنوي
1.56%	1.40%	1.33%	1.31%	1.45%	1.30%	ROA
11.43%	5.26%	1.53%	-9.66%	11.54%		نسبة التغير السنوي
3.26%	3.24%	3.20%	3.16%	3.22%	2.99%	NIM
0.62%	1.25%	1.27%	-1.86%	7.69%		نسبة التغير السنوي

المصدر : القوائم المالية للبنك

أما بالنسبة للمتوسطات الحسابية البنوك فقد بلغ متوسط الحسابي للتغير السنوي في نسبة القروض غير المنتظمة لدى البنوك 8.27%− كما بلغ متوسط التغير السنوي لمؤشر العائد على الأصول 11.43% ، كما بلغ متوسط الحسابي للتغير السنوي لمؤشر صافي هامش الفائدة 0.62%

، و من ذلك نتبين وجود علاقة ذات أثر عكسي بين نسبة القروض غير المنتظمة من جهة و مؤشر العائد على الأصول و نسبة صافي هامش الفائدة من جهة أخرى ضمن كامل العينة المبحوثة .

(2-4) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة للإحصاء الوصفي :

لقد تم استخدام اختبار (كروبناخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة لمتغيرات الدراسة α=0.878 ، وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة0.60. كما بلغت قيمة α بالنسبة لمتغيرات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة 0.60 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4-1) اختبار ثبات اداة الدراسة

متغيرات الدراسة	قيمة كرونباخ ألفا
السياسات الإئتمانية	0.764
تصنيف المخاطر الإئتمانية	0.734
سياسات إدارة مخاطر الإئتمان	0.893
إدارة عملية منح الإئتمان	0.742
صيانه ومتابعه الإئتمان	0.771
ادارة جودة الأرباح	0.73
متغيرات الدراسة	0.878

(4-3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

لقد تم استخدام اختبار (K-S) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة SIG اعلى من 0.05 مما يدل على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي ، و قد بلغت قيمة SIG للمتغيرات المستقلة 0.868 ، و المتغير التابع 0.406 ، وهذا ما يوضحه الجدول التفصيلي التالي:

جدول (4-2) اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة SIG
السياسات الإئتمانية	0.611
تصنيف المخاطر الإئتمانية	0.352
سياسات إدارة مخاطر الإئتمان	0.888
إدارة عملية منح الإئتمان	0.684
صيانه ومتابعه الإئتمان	0.698
المتغيرات المستقلة	0.868
ادارة جودة الأرباح – المتغير التابع	0.406

(4-4) نتائج اختبار الإرتباط المتعدد :

لقد تم استخدام اختبار VIF لاختبار مدى وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض حيث تين ان قيمة VIF اقل من 5 مما يدل على عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (4-3) اختبار Multicolleniarity

المتغير	قيمة VIF
السياسات الإئتمانية	2.015
تصنيف المخاطر الإئتمانية	1.251
سياسات إدارة مخاطر الإئتمان	1.978
إدارة عملية منح الإئتمان	2.506
صيانه ومتابعه الإئتمان	1.507

(4-5) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة الفرعية و المتغير التابع:

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه، حيث تم اعتماد المقياس التالي لتحديد درجة الموافقة :

الجدول رقم (4-4): مقياس درجة الموافقة لفقرات الاستبيان

الفئة	**المستوى**
2.33-1	ضعيف
3.66-2.34	متوسط
5-3.67	مرتفع

1- السياسات الإئتمانية:

جدول (4-5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير السياسات الائتمانية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
1	1. تتجنب ادارة البنك التضارب في إتخاذ القرارات في البنك من خلال إيجاد قدر من وحدة الفكر و التنسيق و الفهم المشترك بين البنك و عملائه.	3.7500	.85635	3	مرتفع
2	2. تعمل ادارة البنك على ترشيد القرار الإئتماني بالمصرف ، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ، و المجالات التي لا يجب التوظيف فيها ، و من ثم المحافظة على سلامة الإئتمان الممنوح ، و حُسن إستخدام أموال عملاء البنك المودعين.	4.0000	.63246	1	مرتفع
3	3. تضمن ادارة البنك عائداً مناسباً للبنك عن طريق التقليل من الخسائر و زيادة الأرباح ، و من ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته و توسيع نطاقه و دعمه بإحتياطيات متراكمة تقوي من سلامة و متانة المركز المالي و السوقي للبنك.	3.8125	.65511	2	مرتفع
4	4. يتوفر توافق في السياسات الإئتمانية مع الإتجاه العام لراسم السياسة الإقتصادية القومية ، و إحداث الإنسجام بين البنك و بين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الإقتصادية ، و توظيف جانب من موارده فيها.	3.5000	.63246	4	متوسط
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.7656	.53595		مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام البالغ 3.7656 يعكس ارتفاع درجة الموافقة على

المتغير اعلاه ، كما نلاحظ أن الفقرة (2) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.000 بينما كانت الفقرة (4) هي اقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي 3.50.

و يرى الباحث ان حصول الفقرة (2) كأكثر الفقرات موافقة هو يتماشى مع ما هو موجود في الواقع من فصل للصلاحيات و محدودية في الدخول و الولوج الى الأنظمة ذات العلاقة بتقييم الطلب الإئتماني ، و ذلك على إعتبار أن جميع البنوك التجارية الأردنية و العينة المبحوثة على الأخص تخضع لأنظمة رقابية معلوماتية ، تُغطى فيها الصلاحيات لأخذ القرار ، و تكون فيها الأنظمة المعلوماتية المحوسبة و المُدخلة وفقاً لنماذج العمل المعمول بها ضمن تعليمات البنك المركزي و الجهات الرقابية العالمية على البنوك ، و هذا يمنح إمكانية أكبر لتدارك الأخطاء و إجتياز الخطأ البشري و يٌعطي موثوثقية أخلاقية و مهنية للقرار الإئتماني.

و كما يرى الباحث ان حصول الفقرة (4) على اقل الفقرات موافقة يعكس قناعة عينة الدراسة في مدى انسجام البنك في السياسات العامة الإقتصادية ، و مدى توافق الساسات الإئتمانية مع التوجهات الوطنية في رفد روؤس الأموال و تشجيع الإستثمار بمنح تسهيلات إئتمانية تعكس المؤشرات الإقتصادية الحقيقية و تعمل على تحسينها و لا تتجاوزها الى غايات مالية ربحية فحسب.

2- تصنيف المخاطر الإئتمانية:

جدول (4-6) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لفقرات متغير تصنيف المخاطر الإئتمانية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
5	5. يتم تصنيف المخاطر الإئتمانية داخلياً و بحيث يشمل على تصنيف مخاطر العملاء بحسب ملاءتهم المالية و قدرتهم على السداد	3.8125	.91059	3	مرتفع
6	6. يتم تقييم نوعية و جودة التسهيلات الممنوحة للعملاء بحسب حركة نشاط الحساب و انتظام السداد لأصل المبلغ و الفوائد	3.5000	1.36626	4	متوسط
7	7. يتم تصنيف الضمانات بحسب نوعها و نسب تغطيتها لمخاطر التسهيلات الممنوحة و/أو القائمة	3.8750	.80623	2	مرتفع
8	8. يتم دورياً مراقبة محفظة البنك و توزيعاتها بحسب التصنيفات	4.1250	.80623	1	مرتفع
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.8281	.74565		مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام البالغ 3.8281 يعكس ارتفاع درجة الموافقة على المتغير اعلاه ، كما نلاحظ أن الفقرة (8) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.125 بينما كانت الفقرة 6 هي اقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي 3.50.

و يرى الباحث أن حصول الفقرة رقم (8) كأكثر الفقرات موافقة هو يتماشى مع ما هو موجود في الواقع ، من حيث الإلتزام بالتصنيفات الإئتمانية كأولوية تخفض من المخاطر الإئتمانية ، و لما لها من تبعات قانونية على المعنيين في إدارة المخاطر الإئتمانية ، على ان تجاوز التصنيف الإئتماني و عدم متابعته يعرض محفظة البنك و خاصة القروض الى التعرض الى معدومية الديون ، و في بعض الأحيات الى قضايا ينعكس وقعها مباشرةً على إستمرارية نشاط البنك و سمعته في حال التعثرات الإئتمانية الضخمة.

و كما يرى الباحث ان حصول الفقرة (6) على اقل الفقرات موافقة يعكس قناعة عينة الدراسة و فجوة واضحة في آالية التصنيف الإئتماني ، و يرى الباحث ان حصول تلك الفقرة على أقل الفقرات موافقةً يعود الى إعتماد بعض البنوك الى التمايز للسمات الشخصية للعميل و سمعته إتفاقاً لمنهج 5c's عوضاً عن التطرق الى آليات عملية تعتمد كفاية رأس المال و الجدوى الإقتصادية بالنسبة للشركات العميلة ، مما يوضح عدم الإدراك الواضح و التماهي بين عملية تصنيف المخاطر الإئتمانية من جهة، و إدارة عملية منح الإئتمان من جهة أخرى .

3- سياسات إدارة مخاطر الإئتمان:

جدول (4-7) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لفقرات متغير سياسات إدارة مخاطر الإئتمان

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
9	9. تحرص إدارة البنك على وجود إجراءات روتينية لدى البنك للتأكد من الإلتزام بإجراءات داخلية تعتمد التوثيق و ضوابط و تعليمات تتعلق بقياس منظَم للمخاطر الإئتمانية	4.1250	1.20623	1	مرتفع
10	10. يتم إعتماد ملخص إرشادي لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنك يوضح من خلاله المبادىء الأساسية لنظام إدارة مخاطر الإئتمان ، و يوضِح الأساليب المُثبتة التي يتم من خلالها قياس الخطر الإئتماني للأطراف المقابلة في التعامل مع البنوك	4.0625	.68007	2	مرتفع
11	11. تعمل أدارة البنك على منع الخطر الكلي ، او الحد من الخسائر ان حدثت عن طريق إستخدام وسائل الوقاية و الحد من الخسارة ، لتخفيف عبء الخطر .	3.9375	.68007	4	مرتفع
12	12.يعتمد البنك على التأمين الذاتي من خلال اقتطاع مبالغ معينة توضع كإحتياطيات لمواجهة الخسائر و من بينها الجيون المعجومة بدلاً من شراء التغطية التأمينية	4.0000	.63246	3	مرتفع
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	4.0313	.61152		مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام البالغ 4.0313 يعكس ارتفاع درجة الموافقة على المتغير اعلاه ، كما نلاحظ أن الفقرة (9) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.125 بينما كانت الفقرة (11) هي اقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي 3.9375.

و يرى الباحث أن حصول الفقرة (9) كأكثر الفقرات موافقة يعكس قناعة عينة الدراسة بواقع الإجراءات الداخلية المعمول بها و ما يترافق منها بتوثيق و قياس منظم للمخاطر الإئتمانية ، و يرى الباحث أن آاليات العمل الجديدة المتقدمة اتاحت المجال الى تمكين الإجراءات الداخلية و مرونتها في نفس الوقت و قلة المشاكل المرتبطة بها من ادوات معلوماتية و حاسوبية لعب دوراً هاماً في جعلها ذات تأخذ طبعاً روتينياً دورياً ، مما يمثل مدلولاً صحياً في هذا الجانب.

و كما يرى الباحث ان حصول الفقرة (11) كأقل الفقرات موافقة هي تنبع من قناعة عينة الدراسة بوجود آليات تعمل على الحد و التخفيف من الخطر الكلي و لكن ليس بالصورة الكلية ، و ذلك لما لتنوع و تعدد الأسباب و مصادر الخطر الإئتماني و التي تشمل ما هو خارج نطاق البنك لتصل الى مؤشرات سوقية و نقدية و في بعض الأحيان سياسية تتعلق بأمن و إستقرار البلد و محيطه بلدان مجاورة.

4- إدارة عملية منح الإئتمان :

جدول (4-8)المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لفقرات متغير إدارة عملية منح الإئتمان

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
13	13. تسعى ادارة البنك الى الإحاطة بالمخاطر التي سيتم التعرض لها عند منح الإئتمان ، و تحديد مصادر تلك المخاطر	3.7500	.85635	3	مرتفع
14	14.يأخذ القرار الائتماني في البنك الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء المصرف في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني	3.5000	1.41421	4	متوسط
15	15. يعتمد محللوالإئتمان في البنك منهج 5C's في عملية إتخاذ قرار منح الإئتمان	3.8750	.71880	1	مرتفع
16	16.يعتمد محللو الإئتمان في البنك منهج 5p's في عملية إتخاذ قرار منح الإئتمان	3.8125	.75000	2	مرتفع
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.7344	.73297		مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام البالغ 3.7344 يعكس ارتفاع درجة الموافقة على المتغير اعلاه ، كما نلاحظ أن الفقرة (15) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.875 بينما كانت الفقرة (14) هي اقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي 3.50.

و يرى الباحث أن حصول الفقرة (15) كأكثر الفقرات موافقة يشير الى الإدراك الذي وصلت به البنوك و العاملين في مجال مخاطر الإئتمان الى ضرورة وجود إطار عام يتم العمل من خلال و مفاهيم أساسية لتشخيص طالب الإئتمان ، و حسب ما يرى الباحث فإن هذا له مدلولات إيجابية للبنك دور أساسي في تنميتها و تدريب الكواجر العاملة به على تبنيها.

كما يرى الباحث أن حصول الفقرة (14) كأقل الفقرات موافقة يعكس قناعة عينة الدراسة في مدى تماشي البنك مع التعليمات و اللوائح المعتمدة و التي تتعلق بهامش القرار الشخصي في منح تسهيلا إئتمانية إضافية في ظل وجود جميع العناصر الحاكمة للنشاط الإئتماني ، و يرجح الباحث ان الغاية الأساسية من النشاط الإئتماني لدى البنك عندما يكون بقصد التوسع و التنامي السريع ، فينتج عن ذلك متطلبات رأسمالية ضاغطة تدفع صافي الفوائد المدينة و الديون المتراكمة الى الرسملة غير المنتظمة و المرتبطة بفترة زمنية واضحة.

5- صيانه ومتابعه الإئتمان :

جدول (4-9) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لفقرات متغير صيانة ومتابعة الإئتمان

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
17	17. تمتاز عملية متابعة الإئتمان بالكفاءة و الفعالية تتضمنها الوثائق المساندة ، المتطلبات التعاقدية ، الإجرءات القانونية ، و الضمانات اللازمة.	4.0000	.73030	2	مرتفع
18	18.تمتاز المعلومات المُدخلة الى أنظمة معلومات البنوك بالدقة والتحلي بضوابط زمنية	3.9375	.85391	3	مرتفع
19	19.يتم التأكد من أن جميع المهام المكتبية ذات العلاقة يتم الإطّلاع عليها تماماً من قبل الإدارة	4.1875	.54391	1	مرتفع
20	20.يتم الإلتزام بالإجراءات و اللوائح الإدارية و القوانين المُطبّقة .	3.8125	.91059	4	مرتفع
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.9844	.59490		مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام البالغ 3.9844 يعكس ارتفاع درجة الموافقة على

المتغير اعلاه ، كما نلاحظ أن الفقرة (19) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.1875 بينما كانت الفقرة (20) هي اقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي 3.8125.

و يرى الباحث أن حصول الفقرة (19) كأكثر الفقرات موافقة يتماشى مع ما هو موجود بالواقع من أنظمة و برامج تدقيق معلن عنها و غير معلن عنها ضمن فترات السنة المالية.

كما يرى الباحث أن حصول الفقرة (20) كأقل الفقرات موافقة يعكس قناعة عينة الدراسة بجدوى الإلتزام الكامل باللوائح و التعليمات ذات العلاقة بصيانة و متابعة الإئتمان .

6- جودة الأرباح :

جدول(4- 10) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لفقرات إدارة جودة الأرباح

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
21	21.تتوفر الجودة بتوفر توقيت الاعتراف وتحقق الإيرادات	3.9375	.68007	1	مرتفع
22	22.تتوفر الجودة بتوفر الفوائد المقبوضة عن محفظة القروض	3.6875	.60208	3	مرتفع
23	23.تتوفر الجودة بالتزام البنك بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو المعايير المحاسبية المتبعة .	3.7500	.44721	2	مرتفع
24	24.تتوفر الجودة من خلال التأكد من أن الإدارة تقوم بتصنيف قروض المحفظة وفقأ أسس ومعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار مخاطر تحققها	3.6875	1.01448	4	مرتفع
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.7656	.41300		مرتفع

نلاحظ أن إتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام البالغ 3.7656 يعكس ارتفاع درجة الموافقة على

المتغير اعلاه ، كما نلاحظ أن الفقرة (21) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.9375 بينما كانت الفقرة (24) و الفقرة (22) هما اقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي 3.6875.

و يرى الباحث أن حصول الفقرة (21) كأكثر الفقرات موافقة يتماشى مع مفهوم جودة الأرباح بديمومة الإيرادات و تحققها و توافقها الزمني ، و هذا ما يعكس قناعة عينة الدراسة بواقع جودة الأرباح ضمن البنوك المشمولة في الدراسة.

و كما يرى الباحث أن حصول الفقرة (22) كأقل الفقرات موافقة يعكس ميول عينة الدراسة في ما يتعلق بلفوائد المقبوضة و ما إذا كانت تمثل مؤشر جيد على جودة أرباح ، و يرى الباحث ان تقلب المؤشرات المصرفية و عدم إستقرارها و هذا بالإضافة الى تأثرها بالأزمات المالية العالمية قد القى بظلاله على الثقة بالأنظمة الإئتمانية و قدرتها على الوصول الى الأسباب الحقيقية التي تدفع القروض غير المنتظمة الى ان تشكل عائقاً و عبء إداري و تحليلي على العاملين في مجال إدارة مخاطر الإئتمان.

و كما يرى الباحث أن حصول الفقرة (24) كأقل الفقرات موافقة يشير الى عدم الربط بالضرورة بين جودة الربح و النشاط الإئتماني من منظور معالجة المشاكل الإئتمانية ، و بإعتقاد ان حصول مثل ذلك البند على اقل الفقرات موافقة له مدلول واضح على آلية معالجة مشاكل الإئتمان الآنية و التي لا تعتمد إتساق جودة الأرباح في قياس الأداء الإئتماني.

(6-4) نتائج إختبار فرضيات الدراسة

H_01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي

التجاري الأردني عند مستوى الدلالة . ($\alpha \leq 0.05$)

جدول رقم (4-11) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

R^2	R	نتيجة الفرضية العدمية	F SIG	F الجدولية	F المحسوبة
0.828.29	0.91.28	رفض.27	0.001.26	3.33.25	8.073

فقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد ونجد من مطالعتنا لنتائج الإختبار كما يتضمنها الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 9.607) و التي تشير الى ان الفرضية المستقلة الرئيسية اعلاه أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

وتعتبر العلاقة بين إدارة مخاطر الإئتمان و جودة الأرباح قوية كون r= 0.91 ، و هذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 82.8% من التغير في المتغير التابع ، اي ان المتغيرات المستقلة تؤثر وفقاً لهذه النسبة في المتغير التابع بمعنى وجود أثر لإدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية**:**

$H_0$1a: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للسياسات الإئتمانية في التسهيلات المصرفية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة. ($\alpha \leq 0.05$)

جدول رقم (4-12) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

t المحسوبة	t الجدولية	t SIG	نتيجة الفرضية العدمية	R	R^2	الثابت	b
3.107	2.1315	0.008	رفض	.639	.408	1.912	0.492

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الإختبار كما يتضمنها الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 3.107) و التي تشير الى ان الفرضية المستقلة الفرعية اعلاه أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة احصائية للسياسات الإئتمانية في التسهيلات المصرفية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

وتعتبر العلاقة قوية بين السياسات الإئتمانية و جودة الأرباح كون r= 0.639 ، و هذا يعني ان المتغير المستقل الفرعي يفسر ما نسبته 40.8% من التغير في المتغير التابع ، اي ان المتغير المستقل الفرعي يؤثر وفقاً لهذه النسبة في المتغير التابع ، بمعنى وجود أثر لسياسات الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

$H_0$1b: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتصنيف المخاطر الإئتمانية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة. ($\alpha \leq 0.05$)

جدول رقم (4-13)نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

T المحسوبة	t الجدولية	t SIG	نتيجة الفرضية العدمية	R	R^2	الثابت	B
2.299	2.1315	0.037	رفض	.523	.274	2.656	0.29

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الإختبار كما يتضمنها الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 2.299) و التي تشير الى ان الفرضية المستقلة الفرعية أكبر من قيمتها

الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتصنيف المخاطر الإئتمانية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

وتعتبر العلاقة متوسطة بين تصنيف مخاطر الإئتمان و جودة الأرباح كون r= 0.523 ، و هذا يعني ان المتغير المستقل الفرعي يفسر ما نسبته 27.4% من التغير في المتغير التابع، اي ان المتغير المستقل الفرعي يؤثر وفقاً لهذه النسبة في المتغير التابع ، بمعنى وجود أثر لتصنيف المخاطر الإئتمانية على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

H_01c: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة. ($\alpha \leq 0.05$)

جدول رقم (4-14) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

T المحسوبة	t الجدولية	t SIG	نتيجة الفرضية العدمية	R	R^2	الثابت	B
2.522	2.1315	0.024	رفض	.559	.312	2.244	0.377

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الإختبار كما يتضمنها الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 2.522) و التي تشير الى ان الفرضية المستقلة الفرعية أكبر من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

وتعتبر العلاقة متوسطة بين سياسات إدارة المخاطر الإئتمانية و جودة الأرباح كون r= 0.559 ، و هذا يعني ان المتغير المستقل الفرعي يفسر ما نسبته 31.2% من التغير في المتغير التابع ، اي ان المتغير المستقل الفرعي يؤثر وفقاً لهذه النسبة في المتغير التابع ، بمعنى وجود أثر لسياسات إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

$H_0$1d: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة عملية منح الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة($\alpha \le 0.05$) .

جدول رقم (4-15) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعه

T المحسوبة	t الجدولية	t SIG	نتيجة الفرضية العدمية	R	R^2	الثابت	b
2.959	2.1315	0.01	رفض	.620	.385	2.460	0.349

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الإختبار كما يتضمنها الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 2.959) و التي تشير الى ان الفرضية المستقلة الفرعية أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة عملية منح الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \le 0.05$) .

وتعتبر العلاقة قوية بين عملية منح الإئتمان و جودة الأرباح كون r= 0.62 ، و هذا يعني ان المتغير المستقل الفرعي يفسر ما نسبته 38.5% من التغير في المتغير التابع ، اي ان المتغير المستقل الفرعي يؤثر وفقاً لهذه النسبة في المتغير التابع ، بمعنى وجود أثر لإدارة عملية الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

$H_0$1e: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لصيانة و متابعة الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \le 0.05$)

جدول رقم (4-16) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

T المحسوبة	t الجدولية	t SIG	نتيجة الفرضية العدمية	R	R^2	الثابت	B
3.024	2.1315	0.009	رفض	.629	.395	2.027	0.436

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الإختبار كما يتضمنها الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 3.024) و التي تشير الى ان الفرضية المستقلة الفرعية أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة احصائية لصيانة و متابعة الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \le 0.05$) .

وتعتبر العلاقة قوية بين صيانة و متابعة الإئتمان و جودة الأرباح كون r= 0.629 ، و هذا يعني ان المتغير المستقل الفرعي يفسر ما نسبته 39.5% من التغير في المتغير التابع ، بمعنى وجود أثر لصيانة و متابعة الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج و التوصيات

(5-1) إستنتاجات الدراسة

(5-2) توصيات الدراسة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(1-5) إستنتاجات الدراسة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع ، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل الإستنتاجات التي توصل اليها الباحث ، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول و التي مثلت مشكلتها و الفرضيات التي بنيت عليها.

فقد كشفت نتائج الإختبارات و المؤشرات المالية المستخدمة في دراسة أثر إدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني عما يلي :

1. أظهرت نتائج المؤشرات المالية للعينة المبحوثة من البنوك التجارية الأردنية وجود إتجاه سلبي لنسبة القروض غير المنتظمة و إنعكاسها الإيجابي على نسبة صافي هامش المساهمة ضمن وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة القروض غير المنتظمة من جهة و نسبة صافي هامش المساهمة من جهة اخرى ، مما يشير من وجهة نظر الباحث الى إهتمام إدارة مخاطر الإئتمان في البنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة بالعمل على تقليل نسب القروض غير المنتظمة في البنوك ، وهذا ينعكس إيجاباً على تقليل المستحقات ذات المخاطر من إيرادات الفوائد المتأتية من القروض البنكية و آليات تحويل تلك المخاطر الإئتمانية الى فرص إئتمانية تغطي الفوائد المدينة .
2. إن العوائد البنكية كما اظهرتها القوائم المالية للبنوك و مؤشر العائد على الأصول هي ضمن متوسط تغيير سنوي إيجابي ، و يُظهر ذلك نجاح إدارة مخاطر الإئتمان في العينة المبحوثة على زيادة عوائدها البنكية الناتجة بشكل أساسي من النشاط الإئتماني ، مما يدل من وجهة نظر الباحث على التركيز من قبل تلك الإدارات على إستدامة و إستمرارية الأرباح المحاسبية ، لا سيما مع وجود تحسن مستمر لنسبة القروض غير المنتظمة ، و عدم تأثر أصول الشركة التشغيلية و نموها ، و قد أظهرت النتائج المالية لتلك البنوك وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة القروض غير المنتظمة من جهة و نسبة مؤشر العائد على الأصول من جهة أخرى
3. أشارت نتائج الدراسة الى أن إدارة البنوك ضمن العينة المشمولة تعمل على ترشيد القرار الإئتماني بالمصرف بما يرتبط بالسياسات الإئتمانية ، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ،

و المجالات التي لا يجب التوظيف فيها ، و من ثم المحافظة على سلامة الإئتمان الممنوح، وحُسن إستخدام أموال عملاء البنك المودعين.

4. أشارت نتائج الدراسة الى أن إدارة البنوك ضمن العينة المشمولة تضمن عائد مناسب عن طريق التقليل من الخسائر و زيادة الأرباح ، و من ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته و توسيع نطاقها و دعمه بإحتياطيات متراكمة من خلال فرض سياسات إئتمانية تقوي من سلامة و متانة المركز المالي و السوقي للبنك.

5. أشارت نتائج الدراسة الى أن البنوك ضمن العينة المشمولة يقوم دورياً بمراقبة محفظة البنك و توزيعاتها بحسب التصنيفات الإئتمانية .

6. أشارت نتائج الدراسة الى أنه يتم تصنيف الضمانات الإئتمانية بحسب نوعها و نسب تغطيتها لمخاطر التسهيلات الممنوحة و/أو القائمة.

7. تشير نتائج الدراسة الى أن إدارة البنوك ضمن العينة المشمولة تعمل على وجود إجراءات روتينية لدى البنك للتأكد من الإلتزام بإجراءات داخلية تعتمد التوثيق و ضوابط و تعليمات تتعلق بقياس منظَم للمخاطر الإئتمانية. و ذلك ضمن تطبيقها لسياسات إدارة المخاطر الإئتمانية.

8. أشارت نتائج الدراسة الى أنه يتم إعتماد ملخص إرشادي لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك ضمن العينة المشمولة يوضح من خلاله المبادىء الأساسية لنظام إدارة مخاطر الإئتمان ، و يوضِح الأساليب المُثبتة التي يتم من خلالها قياس الخطر الإئتماني للأطراف المقابلة في التعامل مع البنوك.

9. تشير نتائج الدراسة الى أن البنوك ضمن العينة المشمولة تعتمد على منهج 5C's في عملية إتخاذ قرار منح الإئتمان و الذي يتم تطبيقه من قبل محللي الإئتمان.

10. أشارت نتائج الدراسة الى أن البنوك ضمن العينة المشمولة تعتمد على منهج 5p's في عملية إتخاذ قرار منح الإئتمان و الذي يتم تطبيقه من قبل محللي الإئتمان.

11. أشارت نتائج الدراسة الى أنه يتم التأكد من أن جميع المهام المكتبية ذات العلاقة يتم الإطّلاع عليها تماماً من قبل الإدارة في مسعاها لصيانة و متابعة الإئتمان الممنوح في البنوك المشمولة ضمن العينة.

12. أشارت نتائج الدراسة الى أن عملية متابعة الإئتمان تمتاز بالكفاءة و الفعالية و تتضمن الوثائق المساندة ، المتطلبات التعاقدية ، الإجرءات القانونية ، و الضمانات اللازمة ضمن البنوك المشمولة في العينة.

13. أشارت نتائج الدراسة ضمن العينة الشمولة من البنوك الى توفر جودة الأرباح بتوفر توقيت الاعتراف وتحقق الإيرادات.

14. تشير نتائج الدراسة للبنوك المشمولة ضمن العينة الى توفر جودة الأرباح بإلتزام البنك بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو المعايير المحاسبية المتبعة .

15. تشير الدراسة الى إستنتاج رئيسي أن هناك أثر لمخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

(2-5) توصيات الدراسة:

1. أن ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة من وجهة نظر الباحث يؤدي إلى زيادة مخصصات التسهيلات الائتمانية المتعثرة والتي بدورها تؤثر سلباً على جودة الأرباح بشكل مباشر ، من خلال إنعكاس تلك التسهيلات الإئتمانية المتعثرة على إيرادات البنك من الفوائد المتأتية من الأنشطة الإئتمانية ، و تسيير المخاطر الإئتمانية داخلياً عوضاً عن إيجاد آاليات لتحويلها الى الخارج كفرص إئتمانية في السوق، مما يؤدي الى إرتفاع أسعار الفوائد المترتبة على الإيداعات البنكية ، و ذلك لقلة التدفق النقدي الآمن ، و هذا ما سيؤثر سلباً على نسب صافي هامش الفائدة. ان تقوم إدارات البنوك بالعمل على تنويع ايرادات البنك بشكل جيد و متناسب مع متطلبات السوق لكي تستفيد من العمولات المتنوعة التي تنتج عن الخدمات التي يقدمها البنك ، عوضاً عن التركيز على محفظة القروض البنكية بشكل أساسي.

2. إن التعرضات الإئتمانية التي تنتج من القروض المتعثرة نتيجة قصور التنبؤ المالي و تفاوت نسب التضخم و ارتفاعها المستمر بالإضافة الى ارتفاع الديون الحكومية ، و إنخفاض الصادرات و الوفورات النقدية المتحصلة عبر ضعف متانة سعر الصرف النقدي للعملة المحلية ، كل هذه العوامل قد تؤثر من وجهة نظر الباحث على القرار الإئتماني في معدلات الفوائد و جودة أرباح البنوك التجارية ،ان تقوم البنوك بإجراء دراسات سوقية قياسية أكثر لطرح التنبوءات الإقتصادية التي مصدرها السوق ، و عدم الإكتفاء بالتحليل الإئتماني بحد ذاته ، فإنخفاض قيمة أصول البنك نتيجة تلك العوامل، سينعكس مباشرةً على أداءه الإئتماني و قدرته على إستيفاء الفوائد المدينة و

ازدياد فرص تأثر رأس المال العامل بالتأكل ، مما يشكل خطراً كبيراً على مصلحة العملاء و سمعة البنك.

3. أن تقوم البنوك بالعمل على تحقيق التوافق في السياسات الإئتمانية مع الإتجاه العام لراسم السياسة الإقتصادية القومية ، و إحداث الإنسجام بين البنك و بين الدولة و ذلك لغاية تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الإقتصادية ، و توظيف جانب من موارده فيها.

4. أن تقوم البنوك بإتخاذ آليات أكثر صرامةً لمنع التضارب في إتخاذ القرارات في البنك من خلال إيجاد قدر من وحدة الفكر و التنسيق و الفهم المشترك بين البنك و عملائه.

5. أن تقوم البنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة بالعمل على وضع منهجيات واضحة لتقييم نوعية و جودة التسهيلات الممنوحة للعملاء بحسب حركة نشاط الحساب و إنتظام السداد لأصل المبلغ و الفوائد.

6. أن تقوم البنوك بإتخاذ آليات عمل ليتم تصنيف المخاطر الإئتمانية داخلياً و بحيث يشمل على تصنيف مخاطر العملاء بحسب ملاءتهم المالية و قدرتهم على السداد.

7. أن تقوم البنوك بالعمل على منع الخطر الكلي ، او الحد من الخسائر ان حدثت عن طريق إستخدام وسائل الوقاية و الحد من الخسارة ، لتخفيف عبء الخطر .

8. أن تقوم البنوك المشمولة ضمن العينة المدروسة بالإعتماد على التأمين الذاتي من خلال اقتطاع مبالغ معينة توضع كإحتياطيات لمواجهة الخسائر و من بينها الديون المعدومة بدلاً من شراء التغطية التأمينية.

9. إن على إدارة البنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة تأخذ القرار الائتماني على أساس الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء المصرف في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني.

10. أن تقوم البنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة بالتركيز على أن تضع الإلتزام بالإجراءات و اللوائح الإدارية و القوانين المُطبّقة كأولوية لها .

11. أن تقوم إدارات البنوك ضمن عينة الدراسة بوضع برامج ضبط للجودة توجه من خلالها عملية إدخال المعلومات الى أنظمة معلومات البنوك بالدقة والتحلي بضوابط زمنية المطلوبة.

12. أن تقوم البنوك بضمان التأكد من تصنيف قروض المحفظة وفقاً أسس ومعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار مخاطر محتمل تحققها و ذلك لضمان إستمرارية جودة ارباحها.

13. أن تقوم البنوك المشمولة ضمن عينة الدراسة بتوفير الفوائد المقبوضة عن محفظة القروض بوقتها و جودلتها المناسبيتين و ذلك لتحقيق جودة الأرباح المطلوبة.

14. إن دور البنك في إدارة المخاطر الإئتمانية يتعدى عن كونه عمل مؤسسي يتعلق في البنك نفسه فحسب ، بل يصل مدى و أثار المخاطر الإئتمانية الى ما هو ابعد من البُعد المصرفي ، لكي يصل الى ابعاد نقدية تتعلق بسعر الصرف للعملة و سوقية تتعلق بمؤشرات التضخم و الملاءة المالية للإستثمارات المُجتذبة و حركة الأسهم و الأنشطة التجارية من اسعار المواد الخام و الأصول الثابتة مثل الأراضي و العقارات، كما لها وقع و تأثير كبير في إرتفاع التغطيات التأمينية و المحددات اللازمة للتأمين ، بالإضافة الى إستقرار الإستثمار الخارجي و جذبه و رفد القطاعات الإقتصادية المختلفة بروؤس اموال يُضمن إستدامتها و إسستمرارية نموها المتَزن بالتماشي مع خلو المستحقات من المخاطر ذات الأبعاد الإئتمانية ، و من هنا يأتي التأكيد على التركيز في بُعد جودة الأرباح للبنوك في القطاع المصرفي التجاري الأردني ، كمؤشر ضامن و داعم لجميع المقاييس الإقتصادية الجزئية ذات العلاقة بالنشاط الإئتماني المصرفي.

15. إن تعدد مصادر الخطر الإئتماني و تنوعه و تجدد أسبابه و مخرجاته ، يشكل بحد ذاته تحدي للبنوك في القدرة على مواكبة الأنماط المختلفة المتجددة وقتاً و نوعاً في حدوثها ، و هذا ما يجب ان يدفع البنوك الى إعتماد العمل ضمن سياسات تدرس الجدوى الإقتصادية ضمن سناريوهات و انماط قطاعية متعددة لكل قطاع إقتصادي ، بحسب خصائص كل قطاع ، و ندرة الموارد ذات العلاقة في تكوينه ، و التداخلات المتعددة في أنشطته من اطراف ذات علاقة و مصالح ربحية مشتركة ، و تعدد القوانين التي تفرضها الأبعاد الجغرافية ، و تغيير أسعار صرف العملات ، و تنوع القوانين في الدول المختلفة ، و الميزة التنافسية للقطاع الإقتصادي التي تفرض فترات نموه و ركوده.

قائمة المراجع

أولاً": المراجع العربية

ثانياً": المراجع الأجنبية

قائمة المراجع

- المراجع العربية

1. بن العامر، نعيمة ، (2004). "المخاطرة والتنظيم الاحترازي "، **مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر .**

2. بنك القاهرة عمان ، **تطوير نظام لقياس و إدارة المخاطر الإئتمانية** ، التقرير السنوي لبنك القاهرة عمان ،2010).

3. البنك المركزي الأردني ، **التعليمات الخاصة بخطة البنك المركزي الأردني لتطبيق بازل II** ، مذكرة رقم (1382/2/2/10) تاريخ 2007/2/7 و مذكرة رقم (12315/3/3/2/10) تاريخ 2006/12/27.

4. الحسيني، فلاح و الدوري ، مؤيد (2000). **إدارة البنوك : مدخل كمي و استراتيجي معاصر**. دار وائل للنشر، عمان ، الأردن.

5. حمزة، محمود ، (2004). **الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني،** (رسالة ماجستير)، جامعة دمشق، دمشق ، الجمهورية العربية السورية.

6. حنفي،عبد الغفار و أبو قحف، عبد السلام (1991). **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،** الدار الجامعية، بيروت، .

7. الراوي، خالد وهيب (2003). **إدارة العمليات المصرفية**. الطبعة الثالثة. دار المناهج للنشر و التوزيع.

8. الزبيدي،حمزة محمود (2002). **إدارة الإئتمان المصرفي و التحليل الإئتماني** . الطبعة الاولى .مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع. عمان ، الأردن .

9. الزيود، لطيف و آخرون،(2006)، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) - حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري" ، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث ، العلمية ، المجلد 28 ، العدد 2.**

10. السهلي، محمد ، (2009)، "التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية **"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (16)، العدد (1).**

11. السيسي، صلاح:، (1998).**إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية،** دار الوسام . للطباعة والنشر، بيروت.

12. الشواربى ، عبد الحميد و الشواربى ، محمد (2007).**إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية و القانونية** . المكتب الجامعي الحديث . الأسكندرية ، مصر.

13. صندوق النقد العربي، **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية،**أبو ظبي، 2004، .

14. الطاير، أحمد حميد ، (2011). "نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في دبي" ، **حلقة نقاشية ، دبي ،30 مارس .**

15. عبد الحميد ، عبد المطلب (2008). **البنوك الشاملة عملياتها و إداراتها.** الدار الجامعية ، جامعة عين شمس ، مصر.

16. عبدالله ، خالد أمين (2002). **العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة،** عمان ، الأردن ، دار وائل للنشر و التوزيع.

17. فلوح، صافي ، (1999). **محاسبة المنشآت المالية،** منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، .

18. قراقيش، سائد ، (2009). **تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح :دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان.**(أطروحة دكتوراة غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن .

19. مطر ، محمد (2010). **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني ، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية**. الطبعة الثالثة: دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

20. مطر، محمد ، (2010). **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين** – دراسة تطبيقية.

21. معلا ، ناجي و ظاهر ، احمد ، (1999). **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية**.

22. معهد الدراسات المصرفية ، **نشرة توعوية ،اضاءات ، السلسلة الخامسة، العدد5 ، دولة الكويت، ديسمبر 2012.**

30. المعيني،سعد، (2010) ." قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية". **دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية ، جامعة بغداد.**

31. نصار ، صديق توفيق (2005). **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة،دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية و التجارية العاملة في قطاع غزة**. (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.

- المراجع الأجنبية

1- Afriyie, H. O. and Akotey, J.O. (2012). "Credit risk management and profitability of selected rural banks in ghana", *Faculty of Economics and Business Administration, Catholic University College of Ghana .* (On-Line), available on: http://www.econrsa.org/system/files/workshops/papers/2012/afriyie-credit-risk-management.pdf

2- Al – Abedallat, A.Z and Jaafreh, A.B.(2012). The effects of the workers efficiency in extending of credit facilities on the reduction of bad debts-study on the jordanian commercial banks, ***Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol, 4, No. 1,P,836-852.***

3- Altamuro, J.L & Beatty A.L (2006). **Do internal control reforms improve earnings quality?**. Working Paper, (On-Line), available on: www.ssrn.com.

4- Amihud, Y.and Mendelson, H. (1986). Assets pricing and the bid-ask spread, ***Journal of Financial Economics***, pp.

5- Aziz,J.& Charupat,N (1998). Calculating Credit Exposure and Credit Loss: A Case Study, *Bank for International Sattelment*, *Basel* (On-Line), available on: https://www.bis.org/bcbs/ca/alrequse98.pdf

6- Basel Committee on Banking Supervision (1997).Core Principles for Effective Banking Supervision, *Bank for International Settlements, Basel. (On-Line), available on:*https://www.bis.org/publ/bcbsc102.pdf

7- Basel Committee on Banking Supervision (2011). *A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems, Bank for International Settlements, Basel. (On-Line), available on:* http://www.bis.org/publ/bcbs189.pdf

8- Basel Committee on Banking Supervision (2000). *Principles for the Management of Credit Risk* , *Bank for International Settlements, Basel. (On-Line), available on:* http://www.bis.org/publ/bcbs75.pdf

9- Basel Committee on Banking Supervision (2006).*Studies on Credit Risk Concentration, Basel* , *(On-Line), available on:* http://www.bis.org/publ/bcbs_wp15.pdf

10- Basel Committee on Banking Supervision (2006). *Sound Credit Risk Assessment and Valuation for Loans* , *(On-Line), available on:* http://www.bis.org/publ/bcbs126.pdf

11- Breuer,J.B (2004). An exegesis on currency on banking crises. ***Jouranl of Econmics Surveys.***

12- Caouette,J.B.,Altman,E.I., and Narayanan,P.,(1998).“Managing Credit Risk, The Next Great Financial Chalenge”,*John Wiley & Sons.Inc.*(On-Line), available On:https://books.google.jo/books?id=FOJBUJOAN9AC&pg=PA184&lpg=PA18

4&dq=intrinsic+value+and+credit+risk&source=bl&ots=l5WrbPwJTZ&sig=QJylj ocRIRE7F0aH6DcCVLIz20w&hl=en&sa=X&ei=ZrNbVYDmPKXQ7AbLsYPIBA &ved=0CCEQ6AEwAQ#v=onepage&q=intrinsic%20value%20and%20credit% 20risk&f=false

13- Cavallo, M. & Majnoni,G. (2001). **Do banks provision for bad loans in good times empirical evidence & policy implementation** .(On-Line), available On:https://books.google.jo/books?id=X500kBnVoxwC&printsec=frontcover#v =onepage&q&f=false.

14- Cesari.G & Others (2009). **Modeling, pricing, and hedging countar party credit exposure .**

15- Dechow, P.M, & Schrand, C.M. (2004). "*Earnings Quality*". *The Research Foundation of CFA Institute*. (On-Line), available On: http://www.cfapubs.org/doi/pdf/10.2470/rf.v2004.n3.3927

16- Dewatripont, M & Tirole, J (1994). A theory of dept and euity: diversity of securities and manager-shareholder congruence.***Querterly Journal of Economics.***

17- Dorfman, M.S. (1998). "**Introduction to risk management & insurance**". 6th Ed., Prentice Hall.

18- Dumicic, M & Ridzak, T, (2012). Determinants of banks' net interest margins in Central and Eastern Europe, *Coreation National Bank*. (On-Line), available on: https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp14163.pdf

19- Francis,J.A., Lafond, R.Z., Olsson,P.K. & Schipper,K.A. (2004). ***Costs of equity and earnings attributes, The Accounting Review*.**

20- Folkerts,D.L., Lendigren,C.J, (1998). "*Toward a Framework for Financial Stability", International Monetary Fund, Publication Services*. (On-Line), available On:http://www.imf.org/external/pubs/ft/wefs/toward/pdf/file09.pdf

21- Hoggarth,G and Saporta,V. (2001). Costs of banking crises, some empirical evidence, ***Financial Stability Review, Bank of England.***

22- Koch.T.W & MacDonald.S.S., (2005), "**Bank Management**", 7th Ed., Cengage learaning. (On-Line), available on: https://books.google.jo/books?id=YzG32Wa3e3gC&lpg=PA69&ots=G9CKn20xdI&dq=bank%20management%2C%20analyzing%20bank%20performance&pg=PP1#v=onepage&q&f=false

23- Kristiansen, E.G (2006). "**Strategic bank monitoring & firms debt structure** ". Department of Economics Norwegian School of Economics & Business Administration. Norway.D82, G32,G21,L14.

24- Lartey,V,C. , Antwi,S. , Boadi , A,K. (2013). "*The relationship between net Interest margin and return on assets of listed banks in ghana*" , *International Knowmedge and Sharing Platform* , *School of Finance and Economics, Jiangsu University* . (On-Line), available On: www.iiste.org/Journals/index.php/RJFA/article/download/8287/8647

25- Mcneil,A.J , Frey,R. , Embrechts,P.(2005). “Quantitative Risk Management: Concepts, Techniques and Tools” , Princeton University Press, (On-Line), available on: http://press.princeton.edu/chapters/s8056.pdf

26- Moles,P., Brown,K.,(2012). *Credit risk management*, (5th ed.) Edinburgh,United Kingdom.

27- MoodysAnalytics.com, (2010). Basel III agreed upon mandates, *Global Association For Risk Proffessionals*, (On-Line), available on: http://www.moodysanalytics.com/~/media/Insight/Regulatory/Basel-III/Thought-Leadership/2011/10-19-10-Basel-III-Accepted-Mandates.ashx

28- Mulford,C.W., & Comiskey, E.E.,(2002). “The Financial Number Game,Dedecting Creative Accounting Practices”,*John Wiley & Sons.Inc,* (On-Line), available on: http://www.untagsmd.ac.id/files/Perpustakaan_Digital_1/ACCOUNTING%20The%20Financial%20Numbers%20Game%20Detecting%20Creative%20Accounting%20Practices.pdf

29- Ohlson, J.A, & Feltham, G.A (1995). **Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. Contemporary Accounting Research, 11(2):689–731.**

30- Peavlere R.C, (2015). “*The 5 C's to Qualify for a Business Loan Demonstrating the Creditworthiness of your Business to a Bank*”. (On-Line), available on: http://bizfinance.about.com/od/businessloans/tp/5CsCredit.htm

31- Petersen,M. and Rajan, R (1994). The benefits of lending relationship: Evedance from small business data, ***Journal of Finance.***

32- Pyle, D.H, (1997). Bank risk management: theory,**Research program in finance-working papers, Hass school of business , university of California, barkely**. (On-Line), available on: http://www.haas.berkeley.edu/groups/finance/WP/rpf272.pdf

33- Samad, A.S. (2012).“Credit risk determinants of bank failure: evidence from U.S bank failure ”***International Business Research; Vol5,No.9, Published by Canadian Center of Science and Education.***

34- Santomero,A.M & Babbel,D.F. (2004), “**Financial markets, instruments & institutions**” , 3rd Ed., Mc Graw-Hill, New York.

35- Sherman, H.J, and Kolk, D.X (1996). “**Business cycles and forecasting**”, Harper Collins.

36- Sloan, R.G (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings? ***The Accounting Review, 71 (3): 289–315.***

37- Titman, S.D, Keowan, J.A and Mertin D.J (2011). **Financial management: principles and application,** 11th edition. Pearson.

قائمة الملاحق

1- ملحق رقم (1) الإستبانة

2- ملحق رقم (2) أسماء الأساتذه محكمي إستبانة الدراسة

3- ملحق رقم (3) قوائم الدخل للبنوك المشمولة في عينة الدراسة

ملحق (1)

الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

السادة الأفاضل ...

تشكل هذه الإستبانة جزء من دراسة بعنوان "أثر مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني" يقدمها الباحث إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط .

و نأمل منكم أن تكونوا عوناً في المساعدة و التكرَم بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الإستبانة بكل شفافية و وضوح ، و ذلك لما لكم من صلة و خبرة عملية بموضوع البحث ، علماً ان إجاباتكم الدقيقة و الصريحة ستخدم نتائج هذه الدراسة لتكون أكثر دقة و موضوعية .

و إذ اشكر لكم الجهد المبذول في تعبئة الإستبانة فإني اوعدكم بالإبقاء على السرية التامة لإجابات الأسئلة التي طرحت ، علماً انها لن تُستخدم الا لخدمة غرض البحث العلمي .

في حال الرغبة في الإستفسار عن أي معلومة في الإستبانة يرجى الإتصال بالباحث على الرقم التالي (0791304998) أو البريد الإلكتروني التالي : mx_adiga@hotmail.com

و شكراً لكم حُسن تعاونكم

الباحث

محمد شريف سليم قاره

بإشراف

الدكتور خالد جعارات

رقم الفقرة	الفقرة	1	2	3	4	5
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	السياسات الإئتمانية					
1	تتجنب ادارة البنك التضارب في إتخاذ القرارات في البنك من خلال إيجاد قدر من وحدة الفكر و التنسيق و الفهم المشترك بين البنك و عملائه.					
2	تعمل ادارة البنك على ترشيد القرار الإئتماني بالمصرف ، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ، و المجالات التي لا يجب التوظيف فيها ، و من ثم المحافظة على سلامة الإئتمان الممنوح ، و حُسن إستخدام أموال عملاء البنك المودعين.					
3	تضمن ادارة البنك عائداً مناسباً للبنك عن طريق التقليل من الخسائر و زيادة الأرباح ، و من ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته و توسيع نطاقه و دعمه بإحتياطيات متراكمة تقوي من سلامة و متانة المركز المالي و السوقي للبنك.					
4	يتوفر توافق في السياسات الإئتمانية مع الإتجاه العام لراسم السياسة الإقتصادية القومية ، و إحداث الإنسجام بين البنك و بين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الإقتصادية ، و توظيف جانب من موارده فيها.					
	تصنيف المخاطر الإئتمانية					
5	يتم تصنيف المخاطر الإئتمانية داخلياً و بحيث يشمل على تصنيف مخاطر العملاء بحسب ملاءتهم المالية و قدرتهم على السداد					
6	يتم تقييم نوعية و جودة التسهيلات الممنوحة للعملاء بحسب حركة نشاط الحساب و انتظام السداد لأصل المبلغ و الفوائد					

7	يتم تصنيف الضمانات بحسب نوعها و نسب تغطيتها لمخاطر التسهيلات الممنوحة و/أو القائمة					
8	يتم دورياً مراقبة محفظة البنك و توزيعاتها بحسب التصنيفات					
	سياسات إدارة مخاطر الإئتمان					
9	تحرص إدارة البنك على وجود إجراءات روتينية لدى البنك للتأكد من الإلتزام بإجراءات داخلية تعتمد التوثيق و ضوابط و تعليمات تتعلق بقياس منظَم للمخاطر الإئتمانية					
10	يتم إعتماد ملخص إرشادي لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنك يوضح من خلاله المبادىء الأساسية لنظام إدارة مخاطر الإئتمان ، و يوضِح الأساليب المُثبتة التي يتم من خلالها قياس الخطر الإئتماني للأطراف المقابلة في التعامل مع البنوك					
11	تعمل أدارة البنك على منع الخطر الكلي ، او الحد من الخسائر ان حدثت عن طريق إستخدام وسائل الوقاية و الحد من الخسارة ، لتخفيف عبء الخطر .					
12	يعتمد البنك على التأمين الذاتي من خلال اقتطاع مبالغ معينة توضع كإحتياطيات لمواجهة الخسائر و من بينها الديون المعدموة بدلاً من شراء التغطية التأمينية					
	إدارة عملية منح الإئتمان					
13	تسعى ادارة البنك الى الإحاطة بالمخاطر التي سيتم التعرض لها عند منح الإئتمان ، و تحديد مصادر تلك المخاطر					
14	يأخذ القرار الائتماني في البنك الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء المصرف في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني،					
15	يعتمد محللو الإئتمان في البنك إعتماد منهج 5C's في عملية إتخاذ قرار منح الإئتمان					
16	يعتمد محللو الإئتمان في البنك إعتماد منهج 5p's					

رقم الفقرة	الفقرة	1	2	3	4	5
		غير موافق بشدة	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
	في عملية إتخاذ قرار منح الإئتمان					
	صيانه ومتابعه الإئتمان					
17	تمتاز عملية متابعة الإئتمان بالكفاءة و الفعالية تتضمنها الوثائق المساندة ، المتطلبات التعاقدية ، الإجرءات القانونية ، و الضمانات اللازمة.					
18	تمتاز المعلومات المُدخلة الى أنظمة معلومات البنوك بالدقة والتحلي بضوابط زمنية					
19	يتم التأكد من أن جميع المهام المكتبية ذات العلاقة يتم الإطّلاع عليها تماماً من قبل الإدارة					
20	يتم الإلتزام بالإجراءات و اللوائح الإدارية و القوانين المُطبّقة .					
	جودة الأرباح					
21	توقيت الأعتراف وتحقق الايرادات تتوفر الجودة بتوفر					
22	الفوائد المقبوضة عن محفظة تتوفر الجودة بتوفر القروض					
23	تتوفر الجودة بالتزام البنك بالمبادىء المحاسبية المقبولة عموماً أو المعايير المحاسبية المتبعه .					
24	تتوفر الجودة من خلال التأكد من أن الإدارة تقوم بتصنيف قروض المحفظة على وفقاً أسس ومعايير موضوعية تأخذ بعين الإعتبار مخاطر حققها					

ملحق (2)

أسماء الأساتذة محكمي إستبانة الدراسة

الأسم	التخصص	الرتبة	مكان العمل
د.محمد المناصير	إعلام	استاذ مساعد	جامعة الشرق الأوسط
د.محمد القداح	تربية	استاذ مساعد	جامعة البلقاء التطبيقية
أ.د عبد الحافظ سلامة	تربية	استاذ دكتور	جامعة الشرق الأوسط

ملحق (3)

قوائم الدخل للبنوك المشمولة في عينة الدراسة

	111022					بنك الاردن
2014	2013	2012	2011	2010	2009	معلومات التداول
2,190,187,366	2,076,936,998	2,016,627,925	2,052,858,043	1,969,064,155	1,907,991,848	مجموع الموجودات
						بيان الدخل (دينار)
122,842,904	118,050,839	120,476,452	111,176,081	106,279,913	105,745,432	الفوائد الدائنة
30,139,957	32,025,346	33,168,822	30,318,522	30,649,764	41,193,877	الفوائد المدينة
92,702,947	86,025,493	87,307,630	80,857,559	75,630,149	64,551,555	صافي الفوائد
18,282,731	16,549,784	17,319,145	16,297,450	15,163,430	14,103,418	صافي العمولات
110,985,678	102,575,277	104,626,775	97,155,009	90,793,579	78,654,973	صافي الفوائد والعمولات
4,203,723	3,127,958	3,109,922	5,785,939	2,799,853	(1,371,208)	أرباح موجودات وأدوات مالية
2,826,654	1,822,361	3,202,712	6,253,004	3,566,793	2,806,971	أرباح عملات أجنبية
6,633,920	6,971,507	6,331,020	3,361,396	3,134,656	4,388,141	ايرادات أخرى
124,649,975	114,497,103	117,270,429	112,555,348	100,294,881	84,478,877	اجمالي الدخل
28,695,069	26,213,876	27,266,464	24,606,370	23,238,926	23,129,031	نفقات الموظفين
5,131,143	5,349,386	6,217,556	5,859,017	5,509,354	4,745,921	استهلاكات واطفاءات
19,193,982	18,054,178	17,527,504	16,510,995	15,995,966	14,972,386	مصاريف أخرى
9,396,842	13,746,116	18,162,709	14,422,057	8,512,590	2,607,663	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
2,178,042	874,458	1,818,982	1,427,946	1,146,741	1,170,921	مخصصات متنوعة أخرى
0	0	0	0	0	0	ديون معدومة
64,595,078	64,238,014	70,993,215	62,826,385	54,403,577	46,625,922	اجمالي المصروفات
60,054,897	50,259,089	46,277,214	49,728,963	45,891,304	37,852,955	الربح قبل الضريبة والرسوم
15,175,308	13,810,911	13,032,648	13,103,262	13,311,265	11,539,809	ضريبة دخل السنة
0	0	0	0	0	0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	0	0	0	409,629	889,009	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
55,000	55,000	55,000	55,000	55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
44,824,589	36,393,178	33,189,566	36,570,701	32,115,410	25,369,137	صافي الربح
(2,302,814)	(4,346,036)	(3,099,899)	527,632	422,825	(1,364,490)	حقوق الأقلية
47,127,403	40,739,214	36,289,465	36,043,069	31,692,585	26,733,627	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة

A	B	C	D	E	F	H
	111002					البنك الاردني الكويتي
2014	2013	2012	2011	2010	2009	معلومات التداول
2,609,714,566	2,552,465,748	2,409,637,456	2,274,489,130	2,083,965,605	2,138,860,149	مجموع الموجودات
						بيان الدخل (دينار)
134,198,963	141,959,136	127,873,123	119,773,651	121,365,373	133,160,377	الفوائد الدائنة
45,701,374	46,783,633	38,477,985	34,032,382	35,155,663	52,432,251	الفوائد المدينة
88,497,589	95,175,503	89,395,138	85,741,269	86,209,710	80,728,126	صافي الفوائد
12,695,494	12,023,302	10,655,050	9,090,351	9,039,608	12,898,255	صافي العمولات
101,193,083	107,198,805	100,050,188	94,831,620	95,249,318	93,626,381	صافي الفوائد والعمولات
(1,625,960)	500,655	5,459,981	6,548,245	6,197,397	(2,136,048)	أرباح موجودات وأدوات مالية
3,013,354	3,084,005	2,657,151	2,630,828	2,540,195	2,865,632	أرباح عملات أجنبية
21,523,481	12,229,921	9,406,726	7,833,802	8,746,632	23,514,809	ايرادات أخرى
124,103,958	123,013,386	117,574,046	111,844,495	112,733,542	117,870,774	اجمالي الدخل
22,058,983	22,888,277	21,147,069	18,393,942	19,225,150	18,336,756	نفقات الموظفين
3,194,382	1,785,618	2,203,944	2,676,273	2,916,427	3,403,505	استهلاكات واطفاءات
19,739,760	13,905,813	11,470,441	13,127,998	10,038,568	9,508,599	مصاريف أخرى
14,355,560	16,551,074	18,050,805	20,816,569	4,169,612	23,859,305	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,795,476	1,783,095	1,266,950	1,154,645	1,821,847	951,668	مخصصات متنوعة أخرى
0	0	0	0	0	0	ديون معدومة
61,144,161	56,913,877	54,139,209	56,169,427	38,171,604	56,059,833	اجمالي المصروفات
62,959,797	66,099,509	63,434,837	55,675,068	74,561,938	61,810,941	الربح قبل الضريبة والرسوم
16,133,101	18,616,674	16,737,429	15,925,362	21,653,584	15,572,425	ضريبة دخل السنة
0	0	0	0	0	0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	0	0	0	622,871	1,294,974	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
65,000	65,000	89,500	53,000	71,600	71,600	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
46,761,696	47,417,835	46,607,908	39,696,706	52,213,883	44,871,942	صافي الربح
216,221	(78,533)	252,293	(233,444)	272,290	1,021,279	حقوق الأقلية
46,545,475	47,496,368	46,355,615	39,930,150	51,941,593	43,850,663	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة

A	B	C	D	E	F	H
	111021					بنك القاهرة عمان
2014	2013	2012	2011	2010	2009	معلومات التداول
2,353,139,114	2,212,969,220	2,024,335,814	1,940,363,261	1,843,445,180	1,746,913,972	مجموع الموجودات
						بيان الدخل (دينار)
150,090,668	149,282,115	124,989,406	111,438,690	105,838,068	95,189,933	الفوائد الدائنة
46,534,283	53,640,186	38,305,983	30,669,937	30,584,608	37,011,862	الفوائد المدينة
103,556,385	95,641,929	86,683,423	80,768,753	75,253,460	58,178,071	صافي الفوائد
21,333,937	19,545,673	19,342,183	19,283,958	19,497,704	17,675,473	صافي العمولات
124,890,322	115,187,602	106,025,606	100,052,711	94,751,164	75,853,544	صافي الفوائد والعمولات
2,503,351	5,704,459	2,271,662	8,340,411	1,286,749	2,940,518	أرباح موجودات وأدوات مالية
2,914,095	2,789,526	2,591,264	3,121,113	2,312,243	2,676,881	أرباح عملات أجنبية
6,323,108	5,475,675	3,600,666	3,703,217	5,442,888	5,294,337	ايرادات أخرى
136,630,876	129,157,262	114,489,198	115,217,452	103,793,044	86,765,280	اجمالي الدخل
37,801,601	35,484,713	32,680,628	31,887,317	28,477,479	27,604,342	نفقات الموظفين
6,137,008	6,473,639	7,492,960	7,519,801	6,972,890	6,274,301	استهلاكات واطفاءات
23,653,412	20,404,619	19,348,947	18,574,554	17,007,392	14,496,791	مصاريف أخرى
5,488,203	6,800,000	3,373,406	1,707,073	2,179,439	1,314,287	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,086,274	1,260,717	1,040,587	4,544,112	1,524,743	1,866,714	مخصصات متنوعة أخرى
0	0	0	0	0	0	ديون معدومة
74,166,498	70,423,688	63,936,528	64,232,857	56,161,943	51,556,435	اجمالي المصروفات
62,464,378	58,733,574	50,552,670	50,984,595	47,631,101	35,208,845	الربح قبل الضريبة والرسوم
17,931,011	17,937,678	15,066,202	14,328,181	12,372,275	8,733,851	ضريبة دخل السنة
0	0	0	0	0	0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	0	0	0	449,990	736,190	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
0	0	200,294	60,000	60,000	189,766	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
44,533,367	40,795,896	35,286,174	36,596,414	34,748,836	25,549,038	صافي الربح
0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
44,533,367	40,795,896	35,286,174	36,596,414	34,748,836	25,549,038	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة

	111004					بنك الاسكان للتجارة والتمويل
2014	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**معلومات التداول**
7,594,929,467	7,227,090,355	7,091,627,609	6,937,969,687	6,679,660,443	6,090,337,737	مجموع الموجودات
						بيان الدخل (دينار)
383,607,423	364,915,097	336,437,636	292,416,961	281,129,562	292,906,561	الفوائد الدائنة
118,298,439	107,298,100	98,229,873	90,896,732	91,560,962	102,673,190	الفوائد المدينة
265,308,984	257,616,997	238,207,763	201,520,229	189,568,600	190,233,371	صافي الفوائد
35,047,095	33,522,764	33,386,951	35,086,392	32,242,372	33,451,519	صافي العمولات
300,356,079	291,139,761	271,594,714	236,606,621	221,810,972	223,684,890	صافي الفوائد والعمولات
296,945	1,341,553	(178,872)	13,510,492	6,797,815	2,062,638	أرباح موجودات وأدوات مالية
15,213,091	27,159,715	24,134,579	19,932,048	11,112,025	9,815,541	أرباح عملات أجنبية
30,409,533	37,334,924	31,745,843	30,653,885	24,296,242	24,289,226	إيرادات أخرى
346,275,648	356,975,953	327,296,264	300,703,046	264,017,054	259,852,295	اجمالي الدخل
71,808,849	69,132,882	63,760,335	61,657,334	52,094,075	49,504,875	نفقات الموظفين
13,418,316	11,388,374	11,752,010	12,637,968	11,736,843	11,361,148	استهلاكات واطفاءات
55,873,478	46,214,120	40,694,155	39,132,252	33,856,087	31,239,337	مصاريف أخرى
38,061,952	74,733,731	64,776,588	46,347,888	46,193,594	64,542,482	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
5,010,031	5,379,843	3,542,261	5,150,534	2,920,257	3,880,697	مخصصات متنوعة أخرى
0	0	467,611	12,111	0	0	ديون معدومة
184,172,626	206,848,950	184,992,960	164,938,087	146,800,856	160,528,539	اجمالي المصروفات
162,103,022	150,127,003	142,303,304	135,764,959	117,216,198	99,323,756	الربح قبل الضريبة والرسوم
38,185,793	43,200,374	37,752,192	35,699,090	27,964,730	30,451,614	ضريبة دخل السنة
0	0	0	0	0	0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	0	0	0	814,230	2,309,632	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
0	0	62,500	63,571	0	0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
123,917,229	106,926,629	104,488,612	100,002,298	88,437,238	66,562,510	صافي الربح
3,678,814	7,145,152	10,424,278	12,154,065	9,460,969	6,666,200	حقوق الأقلية
120,238,415	99,781,477	94,064,334	87,848,233	78,976,269	59,896,310	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
5,964,380	7,340,818	9,429,188	10,389,094	11,422,376	8,576,037	ضريبة دخل السنة
0	0	0	0	0	0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	0	0	0	233,699	529,799	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
65,000	65,000	65,000	65,000	65,000	65,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
34,160,812	16,003,889	23,845,696	23,241,924	23,007,044	18,691,993	صافي الربح
0	0	54,072	46,592	110,320	37,761	حقوق الأقلية
34,160,812	16,003,889	23,791,624	23,195,332	22,896,724	18,654,232	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة

بنك الاتحاد					111007	
معلومات التداول	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الموجودات	1,456,573,683	1,539,404,608	1,461,540,317	1,750,116,224	1,927,906,298	2,256,649,881
بيان الدخل (دينار)						
الفوائد الدائنة	70,306,536	73,970,026	74,026,908	76,336,326	100,783,777	122,826,356
الفوائد المدينة	36,892,578	30,878,529	31,449,184	34,714,148	47,881,932	59,232,821
صافي الفوائد	33,413,958	43,091,497	42,577,724	41,622,178	52,901,845	63,593,535
صافي العمولات	15,214,623	13,940,894	10,897,300	12,706,493	12,878,644	12,417,930
صافي الفوائد والعمولات	48,628,581	57,032,391	53,475,024	54,328,671	65,780,489	76,011,465
أرباح موجودات وأدوات مالية	(168,338)	(871,668)	(999,481)	(473,310)	103,469	(243,436)
أرباح عملات أجنبية	2,309,592	1,717,918	2,405,167	5,250,321	1,676,694	2,889,148
ايرادات أخرى	531,495	488,573	323,171	1,499,737	758,568	1,253,720
اجمالي الدخل	51,301,330	58,367,214	55,203,881	60,605,419	68,319,220	79,910,897
نفقات الموظفين	9,344,264	10,383,898	12,179,474	13,612,013	16,306,417	19,087,717
استهلاكات واطفاءات	1,135,667	2,005,286	2,031,330	3,493,505	4,509,917	5,026,760
مصاريف أخرى	5,541,311	6,086,120	7,159,895	7,652,554	10,208,344	11,520,525
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	14,573,700	9,114,635	19,799,472	15,138,537	4,431,101	8,985,025
مخصصات متنوعة أخرى	478,070	102,779	177,493	313,925	668,961	134,361
ديون معدومة	0	0	0	0	0	0
اجمالي المصروفات	31,073,012	27,692,718	41,347,664	40,210,534	36,124,740	44,754,388
الربح قبل الضريبة والرسوم	20,228,318	30,674,496	13,856,217	20,394,885	32,194,480	35,156,509
ضريبة دخل السنة	3,343,748	8,987,285	3,519,481	5,592,800	9,617,465	8,628,320
ضريبة دخل سنوات سابقة	0	0	0	0	0	0
رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم	525,412	299,260	0	0	0	0
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	45,268	55,000	0	55,000	55,000	55,000
صافي الربح	16,313,890	21,332,951	10,336,736	14,747,085	22,522,015	26,473,189
حقوق الأقلية	0	0	0	0	0	0
صافي الربح العائد لمساهمي الشركة	16,313,890	21,332,951	10,336,736	14,747,085	22,522,015	26,473,189

	111020					بنك سوسيته جنرال - الأردن
2014	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**معلومات التداول**
866,560,175	640,797,419	479,473,646	360,971,654	342,656,075	300,579,393	مجموع الموجودات
						بيان الدخل (دينار)
42,834,308	33,066,225	22,621,472	18,027,764	18,831,554	18,149,465	الفوائد الدائنة
26,990,827	19,208,803	11,058,067	8,916,397	8,167,034	8,593,526	الفوائد المدينة
15,843,481	13,857,422	11,563,405	9,111,367	10,664,520	9,555,939	صافي الفوائد
2,050,127	2,375,886	2,225,659	2,158,164	2,153,008	2,416,400	صافي العمولات
17,893,608	16,233,308	13,789,064	11,269,531	12,817,528	11,972,339	صافي الفوائد والعمولات
3,586,021	646,758	0	19,750	8,669	26,729	أرباح موجودات وأدوات مالية
841,839	741,711	566,252	669,604	853,918	924,357	أرباح عملات أجنبية
1,541,227	1,072,460	1,374,760	1,395,298	2,008,080	1,500,850	ايرادات أخرى
23,862,695	18,694,237	15,730,076	13,354,183	15,688,195	14,424,275	اجمالي الدخل
4,714,134	4,184,775	3,976,634	3,791,605	3,558,102	3,798,439	نفقات الموظفين
1,135,072	682,899	850,212	777,349	677,641	738,633	استهلاكات واطفاءات
4,081,232	3,884,240	3,427,795	2,931,216	2,993,739	2,870,097	مصاريف أخرى
894,193	(164,012)	870,161	422,052	1,712,647	725,059	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
75,833	1,946	0	572,218	51,182	(148,900)	مخصصات متنوعة أخرى
0	0	0	0	20,445	76,983	ديون معدومة
10,900,464	8,589,848	9,124,802	8,494,440	9,013,756	8,060,311	اجمالي المصروفات
12,962,231	10,104,389	6,605,274	4,859,743	6,674,439	6,363,964	الربح قبل الضريبة والرسوم
3,674,618	3,065,625	1,815,714	1,544,889	1,955,648	1,859,206	ضريبة دخل السنة
0	0	0	0	0	0	ضريبة دخل سنوات سابقة
0	0	0	0	65,298	165,370	رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم
86,621	37,144	55,000	55,000	50,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
9,200,992	7,001,620	4,734,560	3,259,854	4,603,493	4,284,388	صافي الربح
0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
9,200,992	7,001,620	4,734,560	3,259,854	4,603,493	4,284,388	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة